الجهود التنسيقية وإسهامات المنظمات
الاجتماعية العاملة في مجال المرأة
للحد من ظاهرة التحرش الجنسي

دراسة مطبقة على عينة من المدرسة الفنية الصناعية بمدينة قنا

(نظام الخمس سنوات)

إعداد

د. ميادة منصور عمر

مدرس تنظيم المجتمع بالمعهد

العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

2014- 2015

أولًا: المدخل إلى مشكلة الدراسة:

العنف من الظواهر الاجتماعية التي وجدت منذ أن وجدت البشرية ومنذ أن قتل قابيل أخاه هابيل، لكنه قد يعد مضرة كبيرة عندما يتسبب في الإيذاء النفسي والاجتماعي أو البدني أو اللفظي للآخرين.

ونظرًا لما تشكله ظاهرة العنف ضد المرأة بصورها المختلفة من معوق أساسي لحركة التنمية والتحديث والمقرطة، فقد كان لزامًا على القوى الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية NGOS المعنية بحقوق الإنسان والمرأة أن تتكاتف لوضع استراتيجية محددة وفعالة لمواجهة الظاهرة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع [1].

إن العنف ضد المرأة في السنوات الأخيرة- وربما في الثلاث عقود الأخيرة على وجه الخصوص- قد تزايد على نحو ملحوظ، ولعلنا لن نكون مبالغين إذا ذهبنا إلى أن هذا التزايد للعنف ضد المرأة لم يكن منبت الصلة طوال ذلك الوقت بتردي أوضاع المرأة وتردي نظرة المجتمع إليها بصفة عامة.

إن هذا التردي الملحوظ يسير ويتطور بخطى حثيثة جنبًا إلى جنب مع تزايد مشاركة المرأة في المجتمع في كافة مجالات العمل، وكذا أيضًا جنبًا إلى جنب مع اتساع نسبة المتعلمات، وهو الأمر الذي يثير حيرة الكثير من المراقبين والمحللين لأننا إذا نظرنا إلى معايير مشاركة المرأة في العمل أو المجال العام أو التعليم لوصلنا إلى أن أوضاع المرأة بصفة عامة تتحسن في العقود الثلاث الأخيرة بالمقارنة مثلًا بالعقود الثلاث التي سبقتها، ولكن في المقابل لو نظرنا بدقة إلى نظرة المجتمع إلى المرأة وإلى الخطاب السياسي وكذا الديني السائد لوجدنا أن هناك بصفة عامة نظرة تقلل من مكانة المرأة، بل وتنادي بمكانة أقل للمرأة تنسجم مع ما يعتبرونه "طبيعتها" المختلفة عن الرجل!!، وتقلل هذه النظرة أيضًا من دور المرأة، بل وتدعو أيضًا إلى دور أقل ينسجم مع ما يعتبرونه "الدور الذي رسمه لها الله سبحانه وتعالى"!!، وتكاد هذه النظرة ترى أن مشاركة المرأة سواء في العمل أو المجال العام هو أمر محرم أو غير مرغوب أو في أحسن الأحوال مكروه، ولا ينبغي القيام به إلا عند الضرورة القصوى وبشروط تكاد تكون مستحيلة.

لا شك أنه من الصعب بناء أسس ديمقراطية لمجتمع ينتشر العنف داخله، وإذا كانت القوى القائمة على عمليات المقرطة تحلم ببناء مجتمع حديث في القرن الحادي والعشرون، فإنه من الصعب أن تتم هذه العملية والمجتمع المصري يعاني من ظاهرة العنف ضد المرأة باعتباره أكثر أشكال قهر المرأة والتمييز ضدها تجسدًا وانتشارًا.

([1]) وحدة البحوث بمركز المحروسة، تقرير العنف ضد المرأة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى 2007م، ص5، 201.

فالمرأة المصرية تتعرض لصور مختلفة من العنف ابتداءً من العنف الأسري الذي يقع عليها داخل الأسرة ويتمثل في ختان الإناث والزواج المبكر وضرب الزوجات، مرورًا بالعنف المجتمعي الذي يقع على المرأة في إطار المجتمع الذي تعيش فيه، مثل الاغتصاب وهتك العرض والتحرش الجنسي... إلخ، وانتهاء العنف السلطوي الذي يقع عليها من جانب مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية، والذي يحدث داخل أقسام الشرطة والسجون.

ليس التحرش الجنسي سوى خطوة إضافية على التحرش الأخلاقي. وهو يعني الجنسين ولكن معظم الحالات الموصوفة أو المدافع عنها تتعلق بنساء يعتدي رجال عليهن. وفي الغالب يكون المعتدي هو الرئيس الأعلى. [1]

يعد التحرش الجنسي بشكل عام أحد أشكال العنف، أما التحرش في الشارع فهو شكل من أشكال التحرش الجنسي الذي يحدث في الأماكن العامة التي غالبًا ما تقع في المناطق الحضرية، وعادة ما يكون عبارة عن تحرش بالنساء من قبل الرجال، على الرغم من أن العكس قد يحدث أحيانًا إلا أنه نادرًا ما يحمل في هذه الحالة معنى التهديد الضمني بالاغتصاب الذي يتسم به تحرش الذكور والإناث. هذا مع العلم بأن التحرش ضد النساء من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا على مستوى العالم[2].

ويحدث التحرش الجنسي في جميع المجتمعات، فعند تصفح الشبكة الإلكترونية نجد مئات من المواقع التي تتحدث عن هذه الظاهرة في بلدان متنوعة على امتداد العالم، سواء كانت من البلدان الصناعية الكبرى، أو في العالم الثالث.

في الواقع ليس هناك سبب واحد يمكن أن نضع أيدينا عليه لانتشار هذه الظاهرة لكن هناك أسباب عدة متراكمة ومتداخلة يتمثل أهمها فيما يلي:

1- الفقر والتفاوت الطبقي وممارسة السلطة.

2- الافتقار إلى الدور التربوي للأسرة: أصبح الكثير من الأسر اليوم لا تقوم بدورها تجاه أبنائها من حيث التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة وتقويم السلوك وتنمية الوازع الديني.

3- شعور كثير من الشباب بالضياع وعدم القدرة على تحقيق الذات: يعاني من الفشل نتيجة عجزه عن تحقيق أحلامه وطموحاته نظرًا لوجود كثير من التحديات التي تقف حجر عثرة أمام أهدافه حيث يشعر بأنه لا قيمة له في المجتمع.

---

(1) ماري- فرانس هيريجويان، التحرش الأخلاقي (العنف اليومي الفاسد)، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ص66.

(2) رشدي شحاته أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م، ص170: 174.

4- التأثير السلبي لوسائل الإعلام: فالأعمال التليفزيونية والسينمائية اليوم أصبحت دافع لكثير من أنماط السلوك السلبية حتى ولو كان ذلك بأسلوب غير مباشر، فكثير من هذه الأعمال تصور العديد من مظاهر الخيانة وممارسات الرذيلة والجرائم على أنها أمر عادي بالمجتمع.

5- غياب البعد الأمني: أصبح البعد الأمني منصبًا في المقام الأول على الأمن السياسي، وأصبحت التدابير الأمنية تتعامل مع الأحداث عقب وقوعها بدلًا من مراعاة الدواعي الأمنية.

6- الغزو الثقافي في ظل العولمة والسماوات المفتوحة وشبكة الإنترنت الدولية: على الرغم من الآثار الإيجابية للعولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، إلا أن هناك تداعيات سلبية لها لا يمكن إغفالها أثرت على الشباب العربي وجذبه إلى اللهو الماجن وكثير من أشكال الفساد والانحلال، ويزداد خطورة هذا الغزو في ظل مجتمع تجتاح الأمية نصف عدد سكانه تقريبًا.

وفي ظل هذه العوامل المتعددة لإحداث العنف والتحرش التي يقدم عليها الشباب فإنه ينبغي التعامل المباشر مع أسباب هذه الظاهرة والبحث عن جذور الحقيقة لها بدلًا من التعامل مع أعراضها ومظاهرها، وأن التعامل المباشر مع هذه الظاهرة يتطلب عديد من التدابير.

لا شك في أن تمكين المرأة واستقلالها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي هو هدف بالغ الأهمية في حد ذاته. وهو فضلًا عن ذلك أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ولا شك أيضًا في أن المشاركة الكاملة بين المرأة والرجل أمر مطلوب على صعيدي الإنتاج والإنجاب بما في ذلك تقاسم المسئوليات المتعلقة برعاية الطفل وتربيته والحفاظ على الأسرة.

ويركز المدخل الاجتماعي على الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالممارس للعنف، وإلى طبيعة البيئة المحيطة، سواء كان ذلك في المجتمع الخاص المحيط به، أم المجتمع ككل.

وعليه إن الاهتمام بضرورة استأثر مفهوم التنمية بالرؤى الحكومية في سياق اصطلاح القطاع الخاص بدور متعاظم حيث آلت الدولة على نفسها بتهيئة المناخ المناسب بالتركيز على دورها الاجتماعي في التنمية البشرية(1).

(1) محمد محمد محمود: التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2007، ص10.

ولأن المنظمات الأهلية أصبحت تؤدي أدوارًا رئيسية ومهمة في مختلف دول العالم رغم اختلاف توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لقد تغيرت بشكل واضح خلال المرحلة الماضية بيئة عمل المؤسسات الأهلية وأصبحت بيئة ذات طابع تنافسي يتطلب من هذه المؤسسات الانتقال بأساليبها الإدارية من الأساليب التقليدية البيروقراطية إلى أساليب أكثر مرونة وانفتاحًا[1].

فعلى الرغم من مضي أكثر من 3 أعوام على اندلا ع الثورة المصرية في 25 يناير 2011م لتغير نظام الحكم في مصر فما زال المجتمع المدني في مصر يخوض بتنظيماته المختلفة مرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر والتحديات، في معركة من أجل تحقيق الاستقلال ودفاعًا عن مبدأ حرية العمل الأهلي في ظل غياب بيئة ديمقراطية يستطيع من خلالها المساهمة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي وتحفيزها وهو الذي يجب أن يكون في نفس الوقت أحد مؤشرات هذا التحول والمنوط به لعب أدوار مهمة في عملية التمييز على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إن إحداث عملية التغيير في توجهات السياسات العامة هي مهمة بما يكفي للدلالة على مدى أهمية التدعيم والتعزيز والترويج لمنظمات المجتمع المدني رغم وجود العديد من القيود والمحددات[2].

فقدمت أحداث 25 يناير مثالًا توضيحيًا لحجم وقدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم مساهمات ذات ثقل في صياغة ونشر جدول الأعمال الذي استندت إليه الثورة وتسهيل تعبئته والمساهمة في إعداد الخلفية السليمة للاحتجاجات وخاصة الدفاع عن حقوق الإنسان لتحقيق الإصلاح الاجتماعي للمرأة في المجتمع.

وعليه فإن تمكين منظمات المجتمع المدني من جمعيات أهلية وأحزاب سياسية ونقابات سوف يساهم بلا شك في زيادة كفاءة وفاعلية هذه المنظمات في تحقيق أهدافها وتحقيق قدر كبير من الشفافية والمساءلة وبالتالي يمكن أن يزداد دورها نجاحًا في زيادة مساحة الديمقراطية في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي تحجيم دور الدولة ووضع الضوابط لها وتحقيق قدر من التنمية المجتمعية في ظل مفهوم الحوكمة فيما يساهم في تدعيم المساواة والعدالة الاجتماعية[3]. وعليه فيمكن تحقيق الإصلاح الديمقراطي من خلال مكافحة الفساد حيث أصبح جزء لا يتجزأ من تلك العملية فالمثل الأعلى

(1) طاهر منصور وآخرين: المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع المحلي، عمان، دار... للنشر، ط3، 2010، ص426.

(2) إيمان حسن وآخرون: المجتمع المدني في مصر "جدل الحصار والمسار"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2012، ص14.

(3) مدحت أبو النصر: منظمات المجتمع المدني "القطاع الثالث في التنمية"، 2013، ص14.

للديمقراطية يتمثل في المساءلة والانفتاح والشفافية التي تكفل وجود عملية صنع القرار التي تتسم بالمسئولية في تبرير ما تتخذه من القرارات(1).

فوجود التنسيق والاتصال بين منظمات المجتمع المدني داخل المنظمة نفسها الراغبة في تحقيق الجودة في عملها يعتمد على عدة عوامل أهمها: طبيعة المنظمة، تنظيمها، وضوح السياسة والبرامج فيها، مدى فاعلية آليات الاتصال المختلفة وطبيعة العلاقات القائمة بين المستويات الإدارية وبين العاملين أنفسهم. فكلما كان هناك أهداف واضحة وآليات عمل سليمة كلما كان التنظيم الإداري واضح والعلاقات المباشرة قوية وبالتالي تنسيق فعال يؤدي إلى الوصول لمستوى فعال من الجودة في أساليب العمل وتحقيق مستوى من الشفافية والمساءلة فعال ووجود برامج وخطط تدريبية للعاملين(2).

وعليه فتتضمن منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح وهي تتباين وفقًا لأغراضها وفلسفتها وخبرائها، وهناك العديد من منظمات المجتمع المدني مثل (المؤسسات الأهلية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الأندية الرياضية، الأحزاب السياسية، أندية أعضاء هيئة التدريس، المنظمات الخيرية، منظمات حقوق الإنسان، جمعيات الأعمال الغرف التجارية، رجال الأعمال) (3).

تواجه المنظمات المصرية في عصرنا الحالي العديد من الضغوطات الناتجة عن العولمة وشدة المنافسة المحلية والدولية وهذا يستوجب منها القدرة على التكيف والتأقلم مع بيئتها الخارجية حتى يستطيع الاستمرار والتميز وإلا سوف يكون الاختفاء مصيرها ونتيجة لذلك لجأت معظم المنظمات داخل المجتمع المدني للبحث عن أساليب حديث لدعم عوامل نجاحها ومساعدتها على تحسين أدائها والاتجاه نحو تفكير جديد يسمى بالحوكمة، والذي يعد متطلب أساسي لآليات التحسين والتطوير للمنظمات المعاصرة(4).

ومن ثم تتجلى أهمية منظمات المجتمع المدني في أدوارها السياسية التي تتمثل في تكاملها مع الأحزاب السياسية على اختلاف أنواعها لتحديد احتياجات المواطنين بصفة عامة، وكذلك مقابلة احتياجاتهم المحلية وعرض مطالبهم على

---

(1) منى سالم وآخرون: ما بين الفساد والحكم الرشيد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، 2010، ص33.

(2) محمود كفاوين: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص137.

(3) البرنامج الألماني للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر: العقد الاجتماعي في مصر ودور المجتمع المدني، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2008،ص4.

(4) أحمد مصطفى خاطر: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1994، ص20.

الحكومة[1]. ويمكن لهذه المنظمات تكوين ائتلافات للقيام بعمل اجتماعي لتغيير البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لزيادة نطاق الدعم لعملائها وتحديد رؤية جديدة لواقع أفضل[2].

كما بينت دراسة تشالز زاسترو Charles Zastraw مواجهة تلك المنظمات لصعوبات متعلقة بتحديد الأهداف المجتمعية دون الرجوع للخبراء وأوصت الدراسة بضرورة توفير البيانات والمعلومات واللجان الفنية وتدريب أعضائها[3] كما أوضحت أحد الدراسات أن منظمات المجتمع المدني قطاع لا يستهان به في كافة المجتمعات المعاصرة وأن هذه المنظمات يفتقر بعضها إلى المنهجية العلمية في عملياتها الإدارية والتخطيطية واللفظية مما يعكس حاجتها إلى المساعدة المهنية[4].

كذلك دراسة بول بروستين وإبريل لنتون Paul Burstein & April Linton أن منظمات المجتمع المدني يسيطر عليها بعض الأحزاب السياسية وجماعات المصالح[5] ودراسة نورتفت هارلد Norttviet Harld أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورًا في بناء المؤسسات النسائية في القرى وفي تحسين التعليم كما دعت الدراسة إلى حل المشكلات هذه المنظمة وتفعيل دورها في المجتمع وتوزيع المسئوليات بين القوى الحكومية ومنظمات المجتمع المدني[6].

فإن غياب التنسيق بين المنظمات المختلفة في المجتمع سواء تعمل في مجال واحد أو تعمل في ميادين مختلفة يعمل على عدم استفادة كل جمعية من إمكانيات وموارد الجمعية الأخرى وعدم تبادل المنافع أو الخبرات فيما بينهما وخاصة على الجمعيات ذات الأغراض المتشابهة والأمر يتطلب إيجاد نوع من التنسيق فيما بينهما[7].

---

(1)عبد الخالق محمد عفيفي: إسهام منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأسرة العربية في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة، ورقة عمل بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، 2004، ص79.

(2) Thomas G. Cumming, Christopher G. Worely: organization development change western collage publishing, ohio, south 1997, p. p. 459- 460.

(3)Jennifer C. Carman: forward sustainable development, implications for population aging and the wllbing of elderly woman in developing countries. Population and environment, a journal of interdisciplinary, vol. 18, 3004.

(4)David Hurme: client satisfaction in a community crisis center, peer reviewed journal, evaluation and program planning, vol. 20m (4), nov. 2004.

(5) Alan twelve trees: community work, ‘‘principle and method of social research’’, London, 2005.

(6)p 15.

(7) جمال شحاته حبيب: قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص561.

فمنظمات المجتمع المدني مصدر قوة هائلة للمجتمع حيث يمكنها خلق شبكات مؤسسية ليس لها مركز واحد وإنما عدة آلاف من المراكز حيث يمكنها تعبئة الجهود الشعبية والتعبير عنها وبجميع القوى المجتمعية للصالح العام وترابط عناصر المجتمع وتساندها لتكون عونًا للدولة في رسم وصياغة وبناء السياسات الاجتماعية وتحديد أهدافها والمشاركة الفاعلة في تنفيذها ومراقبتها وتقويمها[1].

فرغم زيادة عدد منظمات المجتمع المدني فبعض هذه الزيادة يعكس عجز الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية ولذلك يعد من المهم تطوير القدرات التي تشجع على إيجاد علاقات تربط المواطن بالدولة وتقوم على أساس علاقات المساءلة المستدامة بدلا من أن يأخذ المجتمع المدني مكان الدولة كمقدم للخدمات ويتم تطوير القدرات من خلال العديد من الآليات كالتدريب الذي يهدف إلى تنمية القوة البشرية للعاملين والعلاقات البينية كالشراكة والتشبيك لتبادل المعلومات والموارد[2].

عندما نعتبر القانون آلية لحماية المواطن من الظلم والتعسف ووسيلة لإنصاف وإحقاق حقوقه الإنسانية المعترف بها وطنيًا ودوليًا، فإننا في وضعية العنف ضد النساء نجد أنفسنا أمام واقع مغاير، حيث تواجه المرأة ظلمًا يتسامح معه المجتمع وتعتبره الثقافة السائد مقبولًا ومشروعًا.

لذا من الضروري التأكيد على أن المواجهة الفعالة لظاهرة العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي ما زالت مفقودة وأن الدولة ومنظمات المجتمع المدني هما الركن الأساسي في تلك المواجهة.

من ثم فإن طريقة تنظيم المجتمع شأنها شأن الطرق المهنية الأخرى تمارس من خلال مجموعة من المنظمات اتفق على تسميتها بأجهزة نظيم المجتمع وتعتبر هذه الأجهزة هي الثروة الأساسية في المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية والحكومية والدفاعية والأهلية وهي الموارد البشرية حيث تضمنت الأفراد العاملين في المنظمة من مختلف التصميمات مهما اختلفت وتنوعت مستويات المهارة والأعمال التي يقومون بها[3].

لذلك تقوم طريقة تنظيم المجتمع على تنظيم وتنسيق الجهود بين المنظمات الاجتماعية التي تعمل في مجالات الخدمة الاجتماعية لمنع تكرار الازدواج في تقديم الخدمات لضمان أفضل توزيع للخدمات.

---

(1) أماني مسعود الحسيني: المهمشون والسياسة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام 1999.

(2) وثيقة معلومات أساسية، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، القاهرة، 2010.

(3) ياسر عبد الوهاب: مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء العمل بالتطبيق على الغرف الصناعية المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، مجلد 12، عدد 2، إبريل 2011.

فالتنسيق يمثل نمطًا من العلاقات بين الهيئات يستهدف تحقيق أهداف شركة بشكل تعاوني وقد يتم بشكل عرضي أو مخطط، بشكل رسمي أو بطريقة غير رسمية على مستوى الأخصائيين من الميدان[1].

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسات خاصة بالعنف ضد المرأة والتحرش الجنسي:

1) دراسة سمية سيف الدين 2003: بعنوان: "واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي"

هدفت هذه الدراسة في ستة دول عربية هي مصر واليمن والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان قامت من خلالها بدراسة 500 سيدة من كل بلد وجدت أن من أبرز مظاهر العنف التي تمارس ضد المرأة ظاهرة ختان الإناث والزواج المبكر والقتل من أجل الشرف، كما أشارت إلى أن هناك أشكالًا مختلفة من العنف المقبول اجتماعيًا يمارس ضد المرأة العربية على اعتبار أنه حق من حقوق الرجل الشرعية مثل الطلاق التعسفي وتعدد الزوجات وهناك العنف المباشر مثل الإيذاء الجسدي والقتل والاغتصاب وغيره من العادات والتقاليد[2].

2) دراسة كوكس روكسان Cox Roxanna 2005 بعنوان: "التحديات البنائية والثقافية للتوافق مع التحرش الجنسي للنساء المكسيكيين الأمريكيين والنساء الأنجلو أمريكيين دراسة كمية كيفية

واستهدفت الدراسة تحديد الفروق بين المرأة المكسيكية الأمريكية والمرأة الأغلو أمريكية في استراتيجيات التوافق بعد تعرضهن للتحرش الجنسي واعتمدت الدراسة الكيفية على مقابلة 19 ضحية للتحرش الجنسي واعتمد الهيكل الكيفي على استبيان طبق على 657 امرأة. وقد بينت نتائج الدراسة أن المرأة الأنجلو أمريكية تختار استراتيجيات للتوافق أفضل من المرأة المكسيكية الأمريكية[3].

3) دراسة ويف إيرما Waugh Irma 2006 بعنوان: "النقاش اللاتيني (لمورو) فحص خبرات التحرش الجنسي للمرأة المكسيكية العاملة في المزارع"

واستهدفت هذه الدراسة تحديد خبرات المرأة العاملة في مزارع كاليفورنيا. يعمل في مزارع كاليفورنيا نحو 82% من النساء من اصل مكسيكي مع الرجال مما يعرضهن للتحرش الجنسي من جانب الملاحظين والزملاء وكان الهدف من

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة، 1983، ص131.

(2) سمية سيف الدين: واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، 2003.

(3)Cox Roxanna: Structural and cultural determinants of coping with sexual harassment in Mexican American and Anglo American women, U.S.A, New Mexico state university, 2005.

الدراسة هي تسجل أنواع التحرش الجنسي التي تتعرض لها المرأة العاملة وتحديد استجابتهم للتحرش الجنسي. وتم جمع بيانات كمية وكيفية من خلال إجراء المقابلات وبينت نتائج الدراسة أن معظم المبحوثات لا يعرفون شيئا عن سياسات مواجهة التحرش الجنسي لحمايتهم منه[1].

4) دراسة جونزليز أندريا Gonzaliz Andrea 2006 بعنوان: "التحرش الجنسي والتطور المهني للمرأة"

أوضحت الدراسة أن التحرش الجنسي والتمييز يسهم في آثار نفسية جسمية سلبية وبالرغم من أن الباحثين درسوا موضوع التحرش الجنسي من جوانب مختلفة إلا أن هناك بعض التساؤلات بدون إجابة ويؤدي التحرش الجنسي إلى العديد من المشكلات ويعوق التطور المهني للمرأة. وقد حاولت الدراسة الوصول إلى فهم أفضل للربط بين هذه الظواهر وطبقت هذه الدراسة على عينة من النساء اللاتي أخذن إجراء رسمي ضد زملائهن ورؤسائهن الذين يتحرشن بهن وباستخدام استبيان مفتوح الأسئلة ومقابلات شبه بنائية وحاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية، كيف يسبب التحرش الجنسي الضرر على التطور المهني للمرأة وكيف يلعب البناء دورًا في هذه العملية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم المشاركات يعانين من عدم الثقة بالنفس كنتيجة للتحرش الجنسي ولوم الذات كلية أن له آثار مدمرة[2].

5) دراسة مديحة عبادة 2007 بعنوان: "الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي"

تتمحور مشكلة الدراسة أن التحرش الجنسي يتجسد في سياق الحياة اليومية في عدد من الأشكال فهناك التحرش الجنسي بالمحارم وهناك التحرش الجنسي العام وهناك تحرش جنسي بالمرأة وتحرش جنسي بالأطفال وتحرش جنسي بالرجال أيضًا وتوصلت الدراسة إلى معرفة مرتكب الحادث وهو من الأشخاص الذين تربطهم صلة دم أو قرابة (أي الأشخاص الذين يكونوا موضع ثقة) وذلك نظرًا لوجود ثقة قوية بين الجاني والمجني عليه[3].

6) دراسة بينا Bina, A 2007 بعنوان: "دور الاستراتيجيات العاطفية للتوافق مع التحرش الجنسي"

(1) Waugh Irma: Latinas negotiating “traffic” exanimating the sexual harassment experiences of farm working women, U.S.A, university of California, 2006.

(2) Gonzaliza Andrea: Sexual harassment and women careen development, U.S.A, university of Illinois, 2006.

(3) مديحة عبادة: الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية بسوهاج، جامعة سوهاج، كلية الآداب، 2007.

وتستهدف الدراسة تحديد دور الاستراتيجيات العاطفية للتوافق مع التحرش الجنسي وتم اختيار خمسة أنواع من الاستراتيجيات في التوافق مع التحرش الجنسي وهي المطالبة-المفاوضة والتوافق، والتجنب والإنكار وقد تم اختيار الاستراتيجيات العاطفية عبر ثمان دراسات شملت 1047 مشارك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المفاوضة والنقاش حول خبرات التحرش الجنسي حققت نتائج أفضل وأيضًا أثبتت النتائج أن الخبرات العاطفية ترتبط بطبيعة شخصية الضحية واستجاباتها نحو التحرش الجنسي[1].

7) دراسة جونز شيلا Jones Shella 2008 بعنوان: "سياسات التحرش الجنسي في أمريكا الفرص المتساوية في التوظيف"

وتستهدف هذه الدراسة فحص واختبار تاريخ السياسة الفيدرالية للتحرش الجنسي في أمريكا بين عام 1975، 1991 واستهدفت الدراسة الإجابة على تساؤلين هما: 1) ما هي سياسات التحرش الجنسي وما أسبابها أثناء فترة السبعينات؟. 2) وكيف شكل صانعي السياسة هذه السياسة. وقد نشأت هذه السياسة بسبب أن المرأة العاملة والموجه الثانية من الحركة النسائية نجحت في تحديد مشكلة التحرش الجنسي كواحدة من الحقوق الاقتصادية للمرأة من حق المرأة الحياة دون التعرض للتحرش الجنسي[2].

8) دراسة لان أنجيلا Lane Angela 2008 بعنوان: "تقييم وجود التحرش الجنسي في أماكن العمل"

من المتوقع وجود تحرش جنسي في أماكن العمل وتحاول الدراسة التعرف على رؤية عينات مختلفة من النساء التحرش الجنسي وقد بينت نتائج الدراسة انتشار التحرش الجنسي في أماكن العمل وكلما زاد التحرش الجنسي في أماكن العمل كلما زاد لوم النساء على هذا السلوك[3].

9) دراسة لاتيل ماريا Lytell Maria 2009 بعنوان: "الآثار المترتبة على التحرش الجنسي"

بالاعتماد على النظريات التي ترتبط بالتحرش الجنسي فإن العدالة التنظيمية والمناخ النفسي يمكن للفرد أن يقيم خبرات التحرش الجنسي وعوامل التحرش المرتبطة بالجماعة والمرتبطة بالبناء التنظيمي. وقد تمت الدراسة على مجموعة من

---

(1) Pina. A: the role emotions in women strategies for coping with sexual harassment, England, University of Kent at Canterbury, 2007.

(2)Jones Sheila: Sexual harassment policy in U.S. the equal employment opportunity commission, U.S.A, Bowling Green state university, 2008.

(3)Lane Angela: Evaluation of hastily sexual harassment in the work place, Canada work university, 2008.

النساء بعضهن تعرض للتحرش الجنسي والبعض الآخر لم تتعرض للتحرش ولكن لم يبلغن عنه وعينة أخرى أبلغت عن التحرش الجنسي الذي تعرض له. وقد بينت النتائج من خلال دراسة سبعة منظمات أن معلومات النساء عن التحرش الجنسي حصلت عليها من خلال موقف التحرش[1].

10) دراسة روني ستيلر Roni Stiller2010 بعنوان: "العلاقة بين التحرش الجنسي للفتيات والمتغيرات الفسيولوجية" والتي استهدفت الربط بين التحرش الجنسي للفتيات الجامعيات وبين حدوث اضطرابات أو سوء الهضم لهن وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التحرش الجنسي للفتاة وبين حدوث بعض المتغيرات الفسيولوجية مثل سوء الهضم وبين متغيرات نفسية مثل الإحساس بالخجل والعار الشديد من الاعتراض الصامت والانكفاء على الذات كما أكدت الدراسة على أهمية الدور المحوري للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلة[2].

11) دراسة "شيماء طوسون" 2010 بعنوان: "برنامج مقترح للمحاسبة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة التحرش الجنسي"

تشير الدراسة مواجهة طالبات المدارس الثانوية الفنية لمشكلة التحرش الجنسي التي تمثلت في معاكسة الجنس الآخر والاعتداء عليه بالقول وجرح المشاعر بالمعاكسات والمضايقات والكلمات الجارحة مما هدد القيم الأخلاقية وأدى إلى انتشار سلوكيات ضارة غريبة على المجتمع، وكذلك عدم فهم علاقة كل جنس بالآخر مما أدى إلى العديد من الانحرافات الأخلاقية والسلوكية لذلك تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في محاولة التوصل إلى برنامج مقترح للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة تلك المشكلات وتحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي للتعامل معها والأساليب والأدوات والآليات التي يستخدمها وذلك بعد تحديد مدى انتشار هذه الظاهرة في منطقة الدراسة[3].

12) دراسة جوانزاليس روسالي Gonzalez Rosalee 2010 بعنوان: "حركة نقل نساء الشعوب الأصلية"

هذه الدراسة شاملة لعولمة حركات نساء الشعوب الأصلية التي تحق في عام 1990 في وقت مبكر ازدهرت هذه الحركات بالتوازي مع الحركات الاجتماعية الأخرى وتوصلت هذه الدراسة أن الحركات النسوية ساهمت في أن نساء

([1])Lytell Maria: Infulence on women's perceptions of climate for sexual harassment, U.S.A, Illinois university, 2009.

([2]) Roni Stiller: Sexual Harassment and Disordered eating symptomatology in females: objectification, silencing and symbolic expression of self, phd, Georgia university, 2010.

([3]) شيماء طوسون عبد الرحمن سيد، برنامج مقترح للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلة التحرش الجنسي لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، 1431هـ/ 2010م، ص212- 213.

الشعوب الأصلية حققوا مكاسب رسمية داخل منظمة الأمم المتحدة من خلال عمليات غير مسبوقة وأن العولمة لديها المساحات السياسية لإعادة تكوين النشاطات وأن هؤلاء المدافعين في الأمم المتحدة سوف يجيدون الطريقة للحصول على حقوقهم بطريقة فريدة من نوعها تجمع بين حقوق الإنسان الفردية والجماعية للشعوب الأصلية[1].

13) دراسة كارينا أوكيك Carina Okeke 2010 بعنوان: "تأثير التحرش الجنسي على خبرات المرأة في مراحل التعليم بولاية أنامبرا بنيجيريا"

التحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية مشكلة معروفة عالميًا وتحدث في الكليات والجامعات في معظم الدول النامية وتستهدف هذه الدراسة تحديد تأثير التحرش الجنسي على المرأة في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة في أحد ولايات نيجيريا كما تحاول تحديد مدى انتشار التحرش الجنسي والخبرات التي يحدثها على المرأة وتكونت العينة من 670 فتاة في مجال العلم والتكنولوجيا، 2140 امرأة في المجال الأكاديمي في العام الدراسي 2009، 2010 في ثلاث جامعات بنيجيريا قيمة الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي باستخدام استبيان لجمع البيانات أن الكثير من ضحايا التحرش لا يبلغن بالرغم من تعرضهن للتحرش الجنسي وقد تأثر أدائهم التعليمي بهذا التحرش سلبًا كما أن السلوك التوافقي لضحايا التحرش لم يكن جيدًا[2].

14) دراسة رودريجز اند Rodriguez Enid 2010 بعنوان: "الاستجابات والخبرات التوافقية للتحرش الجنسي للدراسات الإناث"

استهدفت هذه الدراسة توضيح الاستجابات والخبرات المرتبطة بالتحرش الجنسي للدراسات في الكليات وطبقت على عينات في ثقافات مختلفة واتخذت أكثر من إطار نظري لفهم سلوك التحرش الجنسي والاستجابات التوافقية وتكونت عينة الدراسة من 82 أنثى.

وبينت نتائج الدراسة أن 63.4% قد تعرضن للتحرش الجنسي من قبل في 64.4% منهن لم يكن يرغبن في التحرش الجنسي، 5% حصلن على مساعدة وقد اقترحت الدراسة ضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة[3].

---

(1)Gonzalez, Rosalee: The Globalization of indigenous women's social movements and the United Nations system (1995- 2012). Arizona State University, 2010

(2)Carina Okeke: impact of sexual harassment of women undergraduates educational experience in ulgeri. N.J, setan Hall University, 2010

(3)Garber Tracey: women's perception of helpful and hinding in coping with sexual harassment,

15) دراسة مورجانسون فاليري Morganson, Valerie 2011 بعنوان: "دراسة استراتيجية الانتقام مع مرتكبي التحرش الجنسي"

هدفت هذه الدراسة إلى القيام باختبار قياس للتعامل مع ضحايا التحرش الجنسي باستخدام عينة 200 مفردة من النساء العاملات في مجال خدمة العملاء وقد تم تحليل البيانات المستخلصة من اختبار القياس باستخدام تحليل العوامل وكما هو متوقع للدراسة اتضح أن استراتيجية الانتقام لدى النساء مميزة عن غيرها في التعامل مع المتحرش الجنسي بهم على عكس استراتيجية الإبلاغ عن حادث التحرش الجنسي بالمرأة[1].

16) دراسة ستوك شيلي Stokke, Ashely 2011 بعنوان "التعامل مع التحرش الجنسي من وجهة نظر النساء التي تخدم في القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين ظهور المرأة في المجتمع ارتفاع مكانتها وبين ارتفاع نسبة تعرضها للتحرش الجنسي وأثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة نسبة تواجد النساء بالقوات المسلحة وارتفاع مكانتهم زيادة نسبة التحرش الجنسي بالتقارير الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية[2].

17) دراسة "آيات إبراهيم صبيح" 2011 بعنوان: "المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمتحرش جنسيًا"

تشير هذه الدراسة [3] إلى أهمية مشكلة التحرش الجنسي في ارتباطها بميدان الخدمة الاجتماعية، يمكن أن تتحد مشكلة الدراسة الحالية فيما يلي:

1- التعرف على المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمتحرش بهن جنسيًا.

2- التوصل إلى تصور مقترح من منظور الممارسة العامة المتقدمة في الخدمة الاجتماعية، يتضمن أهم المهام والأساليب التي يجب أن يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المتحرش بهن جنسيًا ومواجهة تلك الظاهرة.

Canada, University of northern British Columbia, 2010.

(1)Roni Stiller: Sexual harassment and disordered eating symptomatology in females: objectification, silencing and symbolic expression of self, phd, Georgia university, 2011.

(2)Stokke, Ashely: coping with sexual harassment from the perspective of women of color serving in the United States military, john F. Kennedy university, 2011.

(3) آيات إبراهيم صبيح، المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمتحرش جنسيًا، تصور مقترح التدخل المهني معهن من منظور الممارسة العامة المتقدمة، كلية الخدمة الاجتماعية- رسالة ماجستير- جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثون، أكتوبر 2011، الجزء السادس، ص5.

18) دراسة "هبة السعيد" 2011 بعنوان: "العوامل الاجتماعية المرتبطة بالأطفال الذين تعرضوا للتحرش"

ونجد أن من أخطر المشكلات الجنسية التي يواجهها مجتمعنا الآن هي مشكلة التحرش الجنسي رغم انتشارها بين كثير من الأطفال إلا أننا نجد صعوبة في تحديد الإحصاءات لأن هذه المشكلة يسودها الكتمان في مجتمعنا ولكن هذه المشكلة لا يجب التكتم عليها لأنها تؤدي إلى وجود شخصيات مضطربة سلوكيًا واجتماعيًا.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة بحالات الأطفال الذين تعرضوا للتحرش الجنسي[1].

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة فيما يلي:

- التعرف على العوامل الاجتماعي المرتبطة بالتحرش الجنسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية؟
- التعرف على النموذج المناسب من منظور خدمة الفرد للتعامل مع التحرش الجنسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية؟

19) دراسة صموئيل كريس Samuel, Chris 2013 بعنوان: "مشاكل الاحتجاج واستمرار الهيمنة"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مشاكل الاحتجاج واستمرار الهيمنة من خلال استخدام نظرية الحركة الاجتماعية والاقتصاد في الممارسة والتدخل المعياري في نظرية الحركة الاجتماعية والمناقشات حول أهداف الحركة الاجتماعي والاستراتيجيات والتكتيكات ويتطلب هذا المشروع التعرف على: ما الآثار المعيارية المترتبة والمستمدة من دمج إطار بيار بورديو في علم الاجتماع في بحوث الحركات الاجتماعية، وما الحجج الأساسية في ذلك الإطار؟[2].

20) دراسة دعاء فرحات راغب 2014 بعنوان: "دور الحركات الاجتماعية في الحد من التحرش الجنسي ضد المرأة"

---

(1) هبة السعيد محمد سليمان البهوار، دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالأطفال الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، ونموذج مقترح من منظور خدمة الفرد لمواجهة هذه المشكلة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، 2011، ص181- 182.

(2) Samuel, Chris: The problems of protest and the persistence of domination: Social movement theory and Bourdieu’s economy of practice: Queen’s University (Canada); Political Studies; Ph.D; 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد واقع الحركات الاجتماعية للحد من التحرش الجنسي وتقييم دور الحركات الاجتماعية وتحديد المعوقات التي تواجه الحركات الاجتماعية للحد من التحرش الجنسي والوصول إلى رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل جهود الحركات الاجتماعية للحد من الظاهرة[1].

دراسات خاصة بالمنظمات الاجتماعية:

1) دراسة (عائشة عبد الرسول، 2003) بعنوان: "طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات غير الحكومية في مصر"[2]

على أهمية الاتصال وآلياتها المباشرة داخل المنظمات مثل (القيام بتدريب أعضاء المنظمة على عملية الاتصال) وتوفير قاعدة بيانات شاملة بجميع الأساليب والوسائل المهنية من خلال توفير كاتب من مشرفي الاتصال والعلاقات العامة وتوصلت في نتائجها إلى أن الاتصال مازال يعاني من قصور داخل المنظمات وأنه لا يحدث اتصال فعال بأفراد المجتمع، إلا في حالة الكوارث الطبيعية، وارتباطًا ببحثنا الحالي، فنجد أن في حالة تفعيل العملية الاتصالية داخل المنظمة من الإعلان الدائم على أهداف المنظمة والاتصال بالرأي العام ووجود خطط تدريبية على كيفية استخدام العاملين لوسائل الاتصال داخل المنظمة ومع المنظمات الأخرى سيؤثر بشكل كبير على ممارسة الحوكمة داخل المنظمات من تحقيق لشفافية ومساءلة وللوصول بالعاملين إلى مستوى رضا وظيفي متكامل.

2) دراسة وجدي بركات 2003 بعنوان: "العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحقيق العلاقات التنسيقية"[3]

وكان من أهم أهدافها: التعرف على طبيعة العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على إقامة علاقات تنسيقية على المستوى المحلي والقومي والدولي. وقد تناول المحددات التالية: أهداف المنظمة، القوة الإدارية، الإمكانات والتسهيلات. وأشارت إلى أن طريقة تنظيم المجتمع تهدف إلى زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على أدائها لوظائفها وزيادة فاعليتها وكفاءتها وتحقيق التنسيق فيما بينها والعمل على تقوية أنماط العلاقات بين منظمات المجتمع

---

(1) دعاء فرحات راغب: دور الحركات الاجتماعية في الحد من التحرش الجنسي ضد المرأة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 2014، ص42.

(2) عائشة عبد الرسول: طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات غير الحكومية في مصر، (الواقع والمأمول)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد 15، ج22، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، أكتوبر 2007.

(3) وجدي محمد بركات: العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحقيق العلاقات التنسيقية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، عدد 14، أبريل 2003.

المدني لاتخاذ القرارات الأكثر شمولًا، وزيادة قدرة المنظمات على الاستجابة والابتكار في مواجهة التغيير المستمر والعمل على بناء قاعدة معلومات تعتمد عليها المنظمة في اتخاذ القرارات.

3) دراسة "محمد محمود سرحان" 2005 بعنوان: "تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"

تشير الدراسة إلى فاعلية وحيوية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأهلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، خاصة بعد أن تخلت الحكومة تدريجيًا عن تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة مباشرة أو توفير الدعم لها(1) ولا يعني ذلك أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية بديل عن الدولة أو عن وظائفها الأساسية دائمًا ولكنها تعتبر مكملة لها.

4) دراسة "Teests Jessica, 2008" بعنوان: "أدوار منظمات المجتمع المدني والتعاون السياسي على المستوى المحلي"

والتي استهدفت في بحثها دور الآليات المؤسسية في نجاح ممارسة الجودة وتوصلت في نتائجها إلى أن القوة التنسيقية والإدارية بين أقسام المنظمة وبين المنظمة والمنظمات لأخرى يساعد بشكل كبير إلى تحقيق الشفافية وتنمية وإدارة الموارد البشرية وأوضحت أن البيانات والمعلومات المتاحة عن منظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات والأحزاب السياسية غير كافية نظرًا إلى الخوف من القانون وعدم وجود شفافية ومساءلة دخل المنظمة(2).

5) دراسة مارجريت فرانسيس Margaret Frances 2012 بعنوان: "منظمات المجتمع المدني وأدوارها التنظيمية: (3)

تشير هذه الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني بصفة عامة تعاني من عدم وضوح الأدوار التنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف عملية اتخاذ القرار فضلًا عن ضعف قدرة تلك المنظمات على البقاء والاستمرار، وقد أوصت الدراسة بصورة تفعيل الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة، حيث يمكن من خلالها زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني وذلك في ضوء تطبيق الشفافية والمساءلة والمحاسبية والمشاركة المجتمعية.

---

(1) محمد محمود سرحان: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 2005، ص280.

(2)Tessts Jessica C: Governance in Non- Democracies, the role of civil society increasing pluralism and accountability in local public policy, ph.D. Dissertation, united states, Colorado: university of Colorado at boulder, 2008, p. 75.

(3)Margret Fances: Governance in civil society organizations, ph.D, the university of taxas, 2012.

ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة على هذا النحو يمكن الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات العامة التي تجعل لهذا الموضوع محلًا من الدراسة:

– ضرورة توفير البيانات والمعلومات عن ظاهرة التحرش الجنسي.

– هناك معوقات متعددة تحول بين المنظمات الاجتماعية وغيرها من المنظمات مثل عدم وجود تعاون وتنسيق–عدم وعي سكان المجتمع بدور المنظمات الاجتماعية للحد من الظاهرة.

– استخدام النظريات القائمة على التعاون والتبادل والتنسيق بين المنظمات الاجتماعية للحد من الظاهرة.

– أهمية التكامل بين الجهود الأهلية والحكومية وذلك من خلال علاقات التعاون والتنسيق والاتصال والتبادل بين هذه المنظمات.

– ركزت غالبية الدراسات السابقة على العلاقة بين الوعي الاجتماعي بظاهرة التحرش الجنسي ولكن لم تتناول الدراسات السابقة دور المنظمات الاجتماعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي بما أنها إحدى المنظمات التي تساهم في تشكيل وتنمية المرأة وتعديل الاتجاهات والعلاقات والقيم.

– تتفق الدراسات والبحوث السابقة مع الدراسة الحالية ظاهرة العنف ضد المرأة لابد من توافر لهم الرعاية الاجتماعية السليمة من خلال توعيتهم على كيفية مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي.

تحديد وصياغة مشكلة الدراسة:

استنادًا إلى هذا العرض السابق لأدبيات الدراسة الراهنة من معطيات نظرية واهتمامات معرفية ودراسة سابقة يتبين أن الجهود التنسيقية وإسهامات المنظمات الاجتماعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي للمرأة تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى علاقات التبادل والتعاون والتنسيق والاتصال بين هذه المنظمات العاملة في مجال المرأة ولما كانت طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية تعد من أكثر الطرق التي تهتم بقضايا المرأة من خلال التركيز على عملية التعاون والتنسيق بين المنظمات الاجتماعية وغيرها من المنظمات. وكذلك تحقيق العائد المرغوب من عملية التنسيق والتعاون بالاعتماد على المنظمات الاجتماعية كآلية لإحداث التغير المطلوب.

فإن مشكلة الدراسة الراهنة انطلاقًا من الاهتمامات النظرية والتطبيقية تختص الباحثة في طريقة تنظيم المجتمع تتمثل في تحديد واقع الجهود التنسيقية بين المنظمة وغيرها من المنظمات الاجتماعية الأخرى للحد من ظاهرة التحرش الجنسي وكذلك تحديد واقع إسهامات المنظمات الاجتماعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي للمرأة.

ووصف أدوار المنظم الاجتماعي المختلفة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي وتحديد أيضًا المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات الاجتماعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي ومحاولة الوصول إلى أهم المقترحات اللازمة لزيادة إسهام المنظمات الاجتماعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1- الاهتمام العالمي والمحلي بظاهرة العنف لما لها من نتائج سيئة على المجتمعات، حيث تمثل ظاهرة اجتماعية تستوجب دراستها والتعامل معها.

2- تعتبر قضية التحرش الجنسي من القضايا الهامة التي تواجه المجتمع المصري وخاصة في الآونة الأخيرة مما يستدعي تضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية.

3- تمثل فئة المرأة شريحة هامة من المجتمع وثروة بشرية لمستقبل مصر وتمثل أولوية على خريطة الاهتمامات الرئيسية في دوائر الإعلام والتعليم والثقافة وكافة منظمات المجتمع المدني.

4- أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في نشر التوعية المجتمعية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي لزيادة المعارف والمعلومات والاتجاهات والمهارات والتعرف على منظومة العلاقات التنسيقية بين المنظمات.

5- ندرة البحوث في طريقة تنظيم المجتمع التي تناولت الجهود التنسيقية بين المنظمات الأهلية والحكومية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

1- تحديد واقع الجهود التنسيقية في المنظمات العاملة في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

2- تحديد واقع أدوار المنظم الاجتماعي في المنظمات العاملة في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

3- وصف الأساليب التي تستخدمها المنظمات للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

4- الوقوف على المعوقات التي تحول دون تقديم المنظمات العاملة في مجال المرأة وتحديد فاعليتها للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

تتحد تساؤلات الدراسة الحالية في الآتي:

1- ما الجهود التنسيقية في المنظمات الاجتماعية العاملة في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

2- ما أدوار المنظم الاجتماعي في المنظمات الاجتماعية العاملة في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

3- ما الأساليب التي تستخدمها المنظمات للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

4- ما المعوقات التي تحول دون تقديم المنظمات الاجتماعية العاملة في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم المنظمات المجتمع المدني Civil Society organizations

2- مفهوم التنسيق Coordination

3- مفهوم التحرش الجنسي Sexual harassment

1) منظمات المجتمع المدني:

تعرف بأنها المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، وتعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية[1].

تعريف الأمم المتحدة:

تعرف بأنها مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي ولا تكون جزءًا من حكومتها ولا تعمل من أجل الربح وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص المرأة والبيئة والمجتمع[2].

ويشير مفهوم منظمات المجتمع المدني إلى إحداث تغيرات تنموية اجتماعية واقتصادية في العديد من المجتمعات. فالدور التقليدي لها تقديم الخدمات الاجتماعية في كافة المجتمعات الصناعية والتنموية[1].

([1]) سيف الدين إسماعيل، المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص37.

([2]) أماني قنديل، تفعيل دور المؤسسات الأهلية في دول الخليج العربي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن تحديد مفهوم للمنظمات من خلال الدراسة إلى:

1- مجموعة من الأفراد نظموا نفسهم في صورة مؤسسية لتحقيق أهدافهم وخدمة فئات معينة.

2- تلك المنظمات تهدف من خلال برامجها ونشاطاتها إلى التوعية المجتمعية لظاهرة التحرش الجنسي لتحقيق أهداف التنمية.

3- تمتلك هذه المنظمات جهود تنظيمية داخل المنظمة ومن خلال علاقتها مع المنظمات الأخرى داخل المجتمع فتحتاج إلى التدعيم والاتصال والتنسيق بصورة دائمة ومستمرة مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية.

وترى الباحثة أن مفهوم المنظمات الاجتماعية من خلال هذه الدراسة يتمثل في:

1- مجموعة من الأفراد نظموا أنفسهن في صورة مؤسسية لتحقيق أهدافهم وخدمة فئات معينة.

2- هي تلك المنظمات التي تهدف من خلال برامجها أو نشاطها إلى الدفاع عن حقوق المرأة داخل المجتمع لتحقيق أهداف التنمية.

3- تمتلك هذه المنظمات جهود تنسيقية بين المنظمات الاجتماعية.

2) مفهوم التنسيق:

هو نمط من العلاقات بين الهيئات أو المنظمات يستهدف تحقيق أهداف بشكل تعاوني(2).

ويعرف أيضًا التنسيق إحدى عمليات التنظيم التي تستهدف تحديد وترتيب وتنظيم جهود الجماعة للوصول إلى عمل جماعي متكامل تحقق منه أهداف الوحدات الإدارية(3).

كما يشير مفهوم تنسيق الخدمات الاجتماعية على أنه: "تعاون جهود الهيئات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي للوصول إلى إدراك أفضل للحاجات والموارد المختلفة في المجتمع بقصد رفع مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها بوجه عام(4).

وترى الباحثة في ضوء بحثها أن مفهوم التنسيق يتمثل في:

---

(1)Andrew clayton and athers: civil society organization and service provision, programme paper 02, united nations, research institate for socil development unvised, Switzerland, 2000, p. 5.

(2)Hartstere: Hamanitrian relief coordination (Canada, Royal Road University, 2007.

(3) مديحة مصطفى فتحي: مفهوم العملية التنسيقية في طريقة تنظيم المجتمع، بحث بمجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، يناير 1985، ص23- 35.

(4) صلاح الدين جوهر: إدارة المؤسسات التربوية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1972، ص149.

1- مدى التزام العاملين بقانون المنظمة.

2- التنسيق بين الأنشطة التنظيمية للمساعدة في تحقيق أهداف المنظمة.

3- تنمية التكامل بين مختلف المنظمات.

4- التنسيق والتعاون بين العاملين بالمنظمة والمنظمات الأخرى.

5- التحديث المستمر للبرامج الخاصة بالمنظمات.

ويعرف أيضًا بأنه عملية إقامة علاقة مناسبة بين عدة وحدات، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات(1).

3) مفهوم التحرش الجنسي:

يمثل العنف الجنسي أحد مظاهر العنف التي تواجه المرأة، ويتميز هذا المظهر بشدة خطورته على المرأة، نظرًا لما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية، ونفسية خطيرة، تسيطر على المرأة وتحتلها بالشكل الذي يصعب عليها التوافق والتكيف الاجتماعي والنفسي مع حياتها(2).

ويتخذ العنف الجنسي أشكالًا متعددة، منها موضوع الدراسة الراهنة وهو التحرش الجنسي sexual Harassment والذي يعد مشكلة اجتماعية ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البناء الاجتماعي الذي تحكمه أسس جندرية والتحرش الجنسي يمثل مشكلة اجتماعية تعوق الأفراد عن تحقيق أهدافهم، وتصيبهم بالإحباط والاتجاهات السلبية تجاه العلاقات الاجتماعية، ولا شك في أن السكوت على هذه المشكلة الخطيرة داخل العديد من المجتمعات العالمية والعربية جعل منها واحدة من أهم وأخطر المشكلات المسكوت عنها داخل المجتمع، ولقد اعتاد المجتمع البشري على أن المشكلة لا تكون حادة وعميقة إذا لم يكتب الكثير عنها(3).

---

(1) محمد طلعت عيسى: الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1956، ص186.

(2)Shannon M. Poirier, Perceptions off Sexual and Nonsexual Harassment, Master of Science in Applied Psychology, National Library of Canada, 1999, P. 4.

(3)Asyan Sever, Mainstream Neglect of Sexual Harassment as a social problem, journal of sociology, Op, cit,. p. 186.

وعلى الرغم من بساطة التعريف الاصطلاحي لمفهوم التحرش، إلا أن التحرش الجنسي يمثل مفهوم مركب ومعقد، لأنه يتضمن عدد من السلوكيات والأفعال المتداخلة مع بعضها البعض، والتي قد تحدث في وقت واحد متزامن، ومنها ما يكون ظاهر، ومنها ما يكون خفي[1].

التحرش الجنسي هو مجموعة من الحيل والأفعال غير المألوفة والتي قد تتضمن مطالب جنسية، في سياق علاقة تتضمن تفاوت لقوة ما بين أطرافها[2].

والتحرش في اللغة هو الإغراء والتهييج والإفساد، ويقال حرش الإنسان والحيوان: أغره، وحرش بين القوم أفسد، واحترش فلانا: خدعه، واحترش الشيء جمعه، وتحرش به، تعرض له لهيجه، والحرش: الأثر وخص بعضهم به، الأثر في الظهر، وجمعه حراش، وقيل الحراش: أثر الضرب في البعير يبرأ فلا ينبت له شعرًا ولا وبُرا، والحرش دابه لها مخالب كمخالب الأسد وقرن واحد في وسط هامتها، وحريش: قبيلة من بني عامر، وقد سميت حريشًا، ومحرشًا ومحراشًا[3].

والتحرش هو محاولة من الشخص أن يفسد أخلاق من يتحرش بها وهو محاولة إغراء أيضًا أفعال قبيحة مرفوضة في الشرع والأخلاق والعرف وهو أيضًا خدش لحياء المرأة وخشونة في التعامل معه تتنافى مع واجب الذوق واللياقة في تعامل القوي مع الضعيف[4].

ويعرف التحرش الجنسي بالمرأة على أنه ظاهرة عنف ضد المرأة مهما تعددت أشكاله سواء باللفظ أو بالنظرة أو بالحركة أو الاعتداء العادي المباشر وليس بالضرورة أن يكون بدافع الرغبة الجنسية فأحيانا يكون بدافع علاقات التسلط واستخدام السلطة والرغبة في إذلال وإهانة الطرف الآخر الأضعف فهو السلوك الذي يتم عندما تتعرض أو تخضع الموظفة أو العاملة أو التلميذة أو الخادمة لسلوك له طابع جنسي لا ترغب فيه ولا ترحب به.

ويعرف أيضًا على أنه ذلك السلوك القولي أو الفعلي الصادر من الذكر ضد الانثى أو العكس وينطوي على الإثارة بأي شكل من الأشكال دون رغبة الآخر الذي يقبل أو يرفض ذلك التصرف أو السلوك الذي يشكل في نفس الوقت خرقًا للأخلاق العامة والآداب[1].

([1])Ayrna Dawson, Predicting the Quality of Law: Single Versus Multiple Remedies in Sexual Harassment Cases, the Sociology Quarterly, Vol 76, 2005, p. 709.

([2])Plaudi, Michele, and Other, Academic and work place Sexual Harassment, State University of New York Press, New York, 1991, p. 3.

([3]) مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا المتوفي سنة 395، نشر دار الحدي، القاهرة، ص200، طبعة 2008.

([4]) عبد الرحمن محمد العيسوي "سبل مكافحة الجريمة"، دار الفكر الجامعي، عام 2006، ص200.

كما عرفت التوصية العامة للأمم المتحدة رقم 19 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التحرش الجنسي بالمرأة بأنه سلوك جنسي غير مرغوب فيه سواء عن طريق الاتصال الجنسي أو عرض المواد الإباحية ومطالبة الممارسة الجنسية سواء بالفعل أو القول وهذا السلوك يكون مهين ويمثل مشكلة لصحة وسلامة المرأة وهذا السلوك يكون تمييزي إذا أدى لاعتقاد المرأة المبني على أسباب معقولة أن رفضها لهذا السلوك سيؤثر على وظيفتها سواء في التعيين أو الترقية أو يخلق عمل عدائية[2].

والتحرش الجنسي هو شكل من أشكال العنف ضد المرأة وله آثاره السلبية على دوران عجلة التنمية في الوقت التي أصبح فيه للمرأة دور مهم وفعال في مشاركة الرجل في شتى مناحي الحياة، وأعمال التحرش الجنسي لا تنال المرأة فقط مثل الاغتصاب، ولكن أعمال التحرش الجنسي هي سلوك جنسي غير مرغوب فيه من الطرف الأضعف الضحية وقد يقع من الرجل على المرأة ومن المرأة على الرجل، ومن الرجل على الرجل، ومن المرأة على المرأة وإن كانت أعمال التحرش الجنسي من الرجل على المرأة هي الأكثر شيوعًا[3].

ومن خلال العرض السابق لمفاهيم التحرش الجنسي ترى الباحثة أن مفهوم التحرش الجنسي بالمرأة يقصد به:

1- شكل من أشكال العنف ضد المرأة.

2- سلوك جنسي غير مرغوب فيه سواء بالفعل أو القول أو النظر.

3- سلوك غير أخلاقي ومرفوض دينيًا وأخلاقيًا يمارس ضد المرأة بهدف إشباع رغبات مثل الإهانة/ الإشارة/ السيارة.

4- له العديد من الآثار السلبية على المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

5- انتهاك حق من حقوق المرأة في المجتمع.

---

(1) جمال شحاته حبيب: الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص445.

(2) هشام عبد الحميد فرج: التحرش الجنسي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011، ص4.

(3) مجدي محمد جمعة: العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، دراسة تطبيقية على الاغتصاب والتحرش الجنسي، القاهرة دار الكتاب الحديث، 2013، ص266.

سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:

1- نظرية شيرارد[1]:

وركزت على أربعة مجالات من العلاقات وهي:

1- العلاقات بين منظمات الرعاية الاجتماعية وبعضها البعض وتشير إلى أن لابد أن تدرك المنظمات أو الهيئات المتفاعلة أنها تعتمد على بعضها اعتمادًا وظيفيًا.

ولقد وجد أن الرغبة في التعاون بين المنظمات تعتمد على ثلاث عوامل:

أ- درجة اعتمادية المنظمة على منظمة أخرى تمدها بالموارد.

ب- درجة تنافس المنظمات على موارد نادرة.

ج- درجة أهمية النشاط المشترك.

2- العلاقات بين الصفوة في المجتمع وبين جهاز الرعاية الاجتماعية.

3- العلاقات في المجتمع المحلي (مجتمع المنظمة والمجتمعات والمنظمات الخارجية). وهنا على المنظم الاجتماعي أن يحدد درجة التماسك الداخلي للمجتمع المحلي والوعي بالعلاقات الخارجية.

4- العلاقات بين جهاز الرعاية الاجتماعية والجماعات الأولية في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن التعاون والتنسيق بين الهيئات هدف عام، وقد وجد شيرارد أنه لتحقيق هذا التنسيق يجب توفر عاملان:

- أن يكون هناك ارتباط وتداخل في علاقات العمل وتبادل الخدمات والمنفعة بين المنظمات الاجتماعية.

- أن يكون هناك وعي كاف بأهمية التنسيق وضرورة وجوده بين تلك الهيئات.

ومما سبق نجد أن نظرية (شيرارد) من أهم النظريات التي تتوافق مع أهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة في أنها ركزت على العوامل المؤثرة على التنسيق والعلاقات بين المنظمات من تنسيق تبادل سواء رأسي أو أفقي.

وقد أكدت النظرية على مجموعة من المؤشرات المؤثرة على تحقيق المنظمات لأهدافها[2]:

1- تحقيق التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الموارد وتبادل المعلومات.

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب: مرجع سبق ذكره، ص133- 135.

(2)أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع (مبادئ وأسس ونظريات)، مرجع سبق ذكره، ص167.

2- وجود هدف مشترك بين المنظمات تسعى لتحقيقه.

3- التبادل بين المنظمات لتحقيق التفاعل وتبادل الخبرات والمنافع.

2- نظرية المنظمات:

وتستند هذه النظرية على أن للمنظمات دور في مساعدة المجتمع المحلي في تحقيق أهدافه من خلال مواجهة احتياجاته والعمل على حل مشكلاته[1].

فالمنظم كما عرفها بلاو وسكوت (Blau and Scou) بأنها تنشأ بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف معينة[2].

ولأن للمنظمات غير الحكومية دور فعال وأساسي في حل مشكلات المجتمع المحلي لدورها في عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر وتخلق أرضية جديدة للتغير السياسي والاجتماعي من خلال تفاوضها مع الحكومة والإعلام والتنظيمات المستغلة الأخرى[3]. ولما لها من دور هام في ارتباطهما بالمجتمع المحلي وإدراكها لمشكلاته أكثر من المنظمات الحكومية.

ولذلك هناك متطلبات تحتاجها المنظمات للقيام بوظائفها[4]:

1- تنمية التفاعل والاتصال بين العاملين وبين مختلف المنظمات.

2- توفير تدريب للعاملين يتم من خلاله بث قيم المنظمة لدى العاملين ولدى أعضائها.

3- تنظيم العلاقات بين مكونات المنظمة لإيجاد التكامل فيما بينهما.

4- العمل على حصول المنظمة على الموارد التي تحتاجها من البيئة واللازمة في تحقيق أهدافها.

5- التنسيق بين الأنشطة التنظيمية بحيث يساعد هذا التنسيق على تحقيق أهداف المنظمة. وقد استفادت الباحثة من تلك النظرية في وضع بعض المؤشرات الأساسية الخاصة بطبيعة الدور التنسيقي الذي تمارسه المنظمات الحكومية وغير الحكومية للحد من ظاهر التحرش الجنسي للمرأة.

---

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل كامل)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م)، ص143- 144.

W. Richard Scott: Orgnizations, (USA, Hall international, 1992), pl 22. (2)

(3) أندرية زكي: الإسلام السياسي والمواطنة والقليات، مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط (القاهرة، مكتب الشروق الدولية، 2006) ص292.

(4) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية "مدخل متكامل"، (الإسكندرية، مكتب جامعي حديث، سنة 1999)، ص143- 144.

3- نظرية الاتصال:

ويعرف الاتصال بين الأجهزة المحلية: العملية التي تستطيع من خلالها أجهزة التنمية المحلية تبادل المعلومات والخبرات حول موضوع معين بما يقضي إلى تنسيق المواقف وتحقيق التعاون[1]، وتعتبر نظرية الاتصال من النظريات الهامة في الوقت الحاضر لأنها تستهدف تحقيق التعاون التشبيك بين الأفراد والمنظمات بالمجتمع.

وتعتبر وظائف الاتصال هي:

1- تطوير وبناء العلاقات فيما بين أجهزة المجتمع المدني من أجل تعبئة الطاقات والإمكانيات لتحقيق الأهداف المشتركة.

2- العمل على تهيئة مناخ أفضل للمنظمات العاملة في المجال التنموي من خلال توفير رؤية واضحة للقضايا المجتمعية لدى هذه المنظمات.

3- التنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني سواء كانوا فردًا أو جماعات أو مؤسسات ذات أهداف مشتركة[2].

عناصر الاتصال:

1- المرسل. 2- المستقبل. 3- الرسالة.

4- قنوات الاتصال. 5- التغذية المرتدة.

أنواع الاتصال:

1- اتصالات رسمية. 2- اتصالات غير رسمية.

وقد أكدت "أماني قنديل" في دراستها حول 216 جمعية أهلية أن بناء الشبكات الاتصالية بين المنظمات التي تعمل في نفس النشاط أو التي تتكامل في أنشطتها على المستوى المحلي أو القومي يعتبر ضرورة لتفعيل وتقوية هذه المنظمات ككل[3].

(1) يحي عبده جاد: التكامل بين الأجهزة المتصلة بالتنمية وتأثيره على مشروعات التنمية المحلية (القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2005) ص42.

(2) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع المائة الجديدة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000) ص145.

(3) أماني قنديل: العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1998م) ص143- 144.

ولذلك فالاتصال عملية تؤدي إلى المشاركة في الخبرة فهو عملية لها عناصر وقواعد وأهداف معينة فهو علم توصيل الأفكار والأداء[1].

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة ومنهجيتها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي كمدخل منهجي لهذه الدراسة بنوعية بالحصر الشامل للمنظمات المهتمة بقضايا التحرش الجنسي وللأخصائيين الاجتماعيين وبالعينة لأعضاء مجالس إدارات هذه المنظمات.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة رئيسية هي استمارة استبيان تم تطبيقها على أعضاء مجالس المنظمات والأخصائيين الاجتماعيين فيها واحتوت الاستمارة على الأسئلة التالية:

- البيانات الأولية وخصصت لها الأسئلة من 1: 8.
- العلاقات بين المنظمات وخصصت لها الأسئلة من 9: 12
- إسهامات المنظمات في الحد من التحرش وخصصت لها الأسئلة من 13: 14
- أدوار المنظم الاجتماعي في الحد من التحرش وخصصت لها الأسئلة من 15: 21
- المعوقات التي تواجه المنظمات وخصصت لها الأسئلة من 22: 26
- المقترحات لتفعيل دور المنظمات وخصصت لها السؤال 27

وقد تم عرض الاستمارة على عدد 10 من الخبراء في الخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعي لتحكيمها من حيث الارتباط بالموضوع والصياغة وتم تعديلها ونقلها للتحكيم كما تم حساب ثبات الاستمارة عن طريق معادلة جوتمان

$$\text{معامل الثبات} = 1 - \frac{\text{عدد الأخطاء}}{\text{لأعداد المجموعة}} = 0{,}91$$

مما يدل على ثبات الاستمارة وتم حساب الصدق الذاتي

([1]) أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع "مبادئ وأسس ونظريات" (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الجزء الأول، 1970) ص79.

$$= \sqrt{٠,٩١} = ٠,٩٥$$

تم إجراء التعديلات اللازمة للاستبيان وفقًا لآراء السادة المحكمين، حيث تم تعديل وحذف وإضافة وإعادة صياغة بعض العبارات، وتم مراعاة:

- سلامة الصياغة اللغوية للعبارات.
- ارتباط العبارات بمضمون كل متغير من متغيرات الدراسة.
- مناسبة الوقت المستغرق لملء الاستمارة.

فروض الدراسة:

تحاول الدراسة اختيار الفروض التالية:

الفرض الأول: من المتوقع أن يكون مستوى أداء المنظم الاجتماعي لأدواره للحد من التحرش الجنسي ضعيفًا.

الفرض الثاني: من المتوقع أن يكون مستوى المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي ضعيفًا.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين ورأيهم في التعاون والتنسيق بين المنظمات للحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية ورأيهم في مستوى أداء المنظم الاجتماعي لأدواره.

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية الاجتماعية والمهنية ورأيهم في المعوقات التي تواجه المنظمة وتحديد فاعليتها في الحد من ظاهرة التحرش الجنسي.

مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

تم اختيار محافظة القاهرة كمجال مكاني للدراسة

ب- المجال البشري:

وتم اختياره وفقًا للخطوات التالية:

1- تحديد المنظمات المهتمة بقضايا التحرش الجنسي بمحافظة القاهرة وهي:

- الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة التضامن الاجتماعي.
- الإدارات الفرعية على مستوى القاهرة.
- المجلس القومي للمرأة.
- فرع المجلس القومي للمرأة بالقاهرة.
- جمعية النهوض بالمرأة.
- الجمعية النسائية للدفاع عن حقوق المرأة.
- المركز القومي لحقوق الإنسان.

2- تحديد عينة الدراسة:

1- حصر شامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين بالإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة التضامن وبالإدارات الفرعية على مستوى القاهرة والذين يبغ عددهم 44 أخصائيًا اجتماعيًا.

2- عينة من المجلس القومي للمرأة وفرعه بالقاهرة بلغ عددها 7 مفردة.

3- تم اختيار عينة منظمات المجتمع المدني المهتم بقضايا التحرش الجنسي لتشمل رئيس الجمعية أو نائبه والسكرتير وأمين الصندوق وثلاثة أعضاء مجلس إدارة والأخصائي الاجتماعي بالجمعية ليبلغ عدد العينة 21 مفردة من الثلاث منظمات ليصبح إجمالي العينة المختارة 72 مفردة.

المجال الزمني:

تم جمع بيانات هذه الدراسة في الفترة من 2014/8/1 إلى 2014/8/20

وأسفر هذا الاختيار على ما يلي:

وفيما يلي جدول يوضح المنظمات المختارة والمجال البشري

جدول رقم (1)

يوضح المنظمات التي تم اختيارها والعينة المختارة منها

المنظمة	عدد
– الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة التضامن الاجتماعي	8
– الإدارات الفرعية على مستوى القاهرة	36
– المجلس القومي للمرأة	4
– المجلس القومي للمرأة بالقاهرة	3
– جمعية النهوض بالمرأة	7
– الجمعية النائية للدفاع عن حقوق المرأة	7
– المركز المصري لحقوق المرأة	7
المجموع	72

حيث يتم اختيار 44 أخصائيًا اجتماعيًا من الإدارة العامة لتنمية المرأة والإدارة الفرعية بالقاهرة واختيار رئيس الجمعية أو نائبه وأمين الصندوق وسكرتير الجمعية وثلاثة أعضاء والأخصائي الاجتماعي بكل جمعية بواقع 7 مفردة من كل جمعية بجانب 7 من المجلس القومي للمرأة ومجلس القاهرة.

جدول رقم (2)

يوضح البيانات الأولية للمبحوثين

المتغير	عدد	%	المتغير	عدد	%
1- الجنس			6- مرة العمل بالمنظمة		
أ- ذكر	28	28.9	أ- أقل من 5 سنوات	5	6.9
ب- أنثى	44	61.1	ب- 5 سنوات	16	22.2

المتغير	عدد	%	المتغير	عدد	%
2- العمر			ج- 10 سنوات	27	37.5
أ- أقل من 30 سنة	6	8.4	د- 15 سنة فأكثر	24	33.4
ب- 30 سنة	11	15.3	7- الحالة الاجتماعية		
ج- 40 سنة	14	19.4	أ- متزوج	46	63.9
د- 50 سنة	25	34.7	ب- أرمل	16	22.2
هـ- 60 سنة فأكثر	16	22.2	ج- مطلق	6	8.3
3- المؤهل			د- لم يسبق له الزواج	4	5.6
أ- دبلوم متوسط	2	2.8			
ب- مؤهل جامعي	70	97.2			
4- الحصول على دراسات عليا					
أ- دبلوم	16	22.2			
ب- ماجستير	8	11.1			
ج- دكتوراه	2	2.8			
5- الوظيفة بالمنظمة					
أ- رئيس مجلس إدارة	2	22.2			
ب- نائب الرئيس	2	22.2			
ج- سكرتير المجلس	3	4.2			
د- أمين الصندوق	3	4.2			
هـ- عضو مجلس إدارة	15	20.8			
و- أخصائي اجتماعي	47	62.3			

جدول رقم (3)

يوضح طبيعة العلاقة بين المنظمة وغيرها من المنظمات

للحد من التحرش الجنسي

طبيعة العلاقة	عدد	%
علاقة تعاونية	21	29.2
علاقة تنافسية	7	9.7
علاقة تنسيقية	16	22.2
لا توجد علاقة	28	38.9
مجموع	72	%100

من الجدول السابق يتضح أن 38.9 من المبحوثين يرون أنه لا توجد علاقة بين المنظمات الاجتماعية للحد من التحرش الجنسي بينما نسبة 29.2 يرون أنه توجد علاقة تعاونية بين المنظمات بينما 22.2% من المبحوثين يرون أن العلاقة ذات طبيعة تنسيقية. وقد ترجع هذه النتائج إلى عدم إعلان المنظمات عن أهدافها وخططها ورغبة كل منظمة في الاستثمار بالعمل وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (وجدي بركات 2003) من حيث أن العلاقات التنظيمية لها أثر كبير في اتجاه المنظمة لبناء علاقات تنسيقية مع غيرها من المنظمات ولزيادة التنسيق بين الجمعيات والمنظمات أوضحت دراسة Margret Framces, 2012 بضرورة وضوح أدوار المنظمات وتفعيل هذه الأدوار.

جدول (4)

يوضح أهم المنظمات التي تتعاون معها المنظمة للحد من التحرش الجنسي

	عدد	%
المجلس القومي للمرأة	41	56.9
المنظمات الحقوقية	32	44.4
الجمعيات الأهلية	22	30.5
الأحزاب السياسية	8	11.1

من الجدول السابق يتضح أن أكثر المنظمات التي يتم التعاون معها هي المجلس القومي للمرأة وعبر عنها 56.9% من المبحوثين ثم المنظمات الحقوقية وعبر عنها 44.4% من المبحوثين يليها الجمعيات الأهلية وعبر عنها 30.5% وأخيرًا الأحزاب السياسية وعبر عنها 11.1% ويرجع ذلك إلى اهتمام المجلس القومي للمرأة بمشكلة العنف ضد المرأة فضلًا عن وجود فروع له في مختلف المحافظات.

جدول رقم (5)

يوضح أوجه التعاون بين المنظمة وغيرها من المنظمات

للحد من التحرش الجنسي

	عدد	%
- تبادل الخبرات في مجال الحد من التحرش الجنسي	35	48.6
- تبادل السياسات وخطط وبرامج العمل للحد من التحرش الجنسي	31	43.1
- تبادل المعلومات والمعارف للحد من التحرش الجنسي	35	48.6
- تنظيم الندوات والمحاضرات حول الظاهرة	16	22.2
- القيام ببرامج توعية مشتركة بين المنظمات حول الظاهرة	12	16.6
- تبادل الأفكار والموارد بين المنظمات للحد من الظاهرة	19	26.4

من الجدول السابق يتضح أن أوجه التعاون بين المنظمات للحد من التحرش كان كما يلي:

- تبادل الخبرات وتبادل المعارف والمعلومات وعبر عنها 48.6% منهم
- تبادل السياسات وخطط وبرامج العمل وعبر عنها 43.1% منهم
- تبادل الأفكار والموارد وعبر عنها 26.4% منهم
- تنظيم الندوات والمحاضرات المشتركة وعبر عنهم 22.2 % منهم

وهذه النتائج تتفق مع ما دعت إليه دراسة (Teests Jesica, 2008) من أن القوة التنسيقية بين المنظمة والمنظمات الأخرى يساعد بشكل كبير على تحقيق الشفافية وتنمية وإدارة الموارد البشرية.

جدول رقم (6)

يوضح الأساليب التي تتبعها المنظمة مع المنظمات الأخرى في تحقيق التعاون والتنسيق

	عدد	%
– أسلوب العضوية المشتركة	5	6.9
– أسلوب تكوين اللجان المشتركة	12	16.6
– أسلوب الاجتماعات واللقاءات بين المنظمات	27	37.5
– أسلوب الاتصال المباشر	32	44.4
– أسلوب العمل المشترك	17	23.6

من الجدول السابق يتضح أن أساليب الاتصال التي تتبعها المنظمات هي كما يلي:

– أسلوب الاتصال المباشر وعبر عنها 44.4% منهم

– أسلوب الاجتماعات واللقاءات وعبر عنها 37.5% منهم

– أسلوب العمل المشترك وعبر عنها 23.6% منهم

– أسلوب تكوين اللجان المشتركة وعبر عنها 16.6% منهم

ومن الواضح ضعف الأساليب التي تستخدمها المنظمات في التنسيق وأهمها أسلوب العضوية المشتركة وأسلوب تكوين اللجان المشتركة

جدول رقم (7)

يوضح إسهامات المنظمة في مجال الوقاية من التحرش الجنسي

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1– تنظم الندوات والمحاضرات للتوعية بظاهرة التحرش	47	25	–	191	2.65	1
2– إجراء المقابلات في وسائل الإعلام	23	25	24	143	1.98	6

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
للتوعية						
3- إجراء نشرات مطويات للتوعية بالظاهرة	33	23	16	161	2.23	3
4- مطالب المسئولين بضرورة التصدي للظاهرة	38	16	18	164	2.27	2
5- تنظيم برامج للشباب لزيادة خبراتهم في مواجهة التحرش	16	18	38	122	1.69	7
6- التثقيف الديني للشباب في المجتمع المحلي	38	11	23	159	2.20	5
7- العمل مع الأسر لتوجيه الآباء والأمهات في تنشئة الأبناء	11	12	49	106	1.47	10
8- حث الهيئات الأخرى للتعاون في الخدمة الظاهرة	16	14	42	118	1.63	8
9- القيام بالبحوث والدراسات حول ظاهرة التحرش	12	18	42	114	1.61	9
10- تقديم المشورة الفنية للمنظمات الأخرى حول الظاهرة	12	-	60	96	1.33	11
11- تنظيم برامج تدريبية لقادة المجتمع لكيفية مواجهة الخطط	12	-	60	96	1.33	11
12- التوعية بالعقوبات والآثار القانونية	38	12	22	160	2.22	4

الجهود التنسيقية وإسهامات المنظمات الاجتماعية العاملة

في مجال المرأة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
المترتبة على التحرش						
مجموع	296	174	394	1500		
متوسط	24.61	14.5	32.9	125	1.73	
نسبة	34.2	20.1	45.7	-		
الدرجة النسبية لقياس البعد	%57.8					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى إسهام المنظمات في مجال الوقاية من التحرش الجنسي مستوى متوسط حيث بلغت الدرجة النسبية لقياس مستوى إسهام المنظمات 57.8% بمتوسط وزني قدره 125 ومتوسط مرجح قدره 1.73 ومما يؤكد ذلك أن نسبة من أجابوا على عبارات هذا البعد بدائمًا 34.2% وبأحيانًا 20.1% وبنادرًا 45.7% وقد كانت أكثر الإجابات تاثيرًا إيجابيًا في ذلك ما ورد في العبارات أرقام (1، 4، 3، 12، 6) وهي العمليات التي تتعلق بتنظيم الندوات والمحاضرات حول التحرش الجنسي، ومطالبة المسئولين بضرورة التصدي للتحرش الجنسي وإصدار نشرات ومعلومات للتوعية بالظاهرة والتوعية بالعقوبات والآثار القانونية المترتبة على التحرش والتثقيف الديني للشباب في المجتمع المحلي. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المنظمات التي تهتم بالظاهرة حيث يعب عليها الطابع الحقوق والقانوني.

جدول رقم (8)

يوضح إسهامات المنظمة في مجال علاج ظاهرة التحرش الجنسي

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- إنشاء خط ساخن لتلقي شكاوي التحرش	32	-	50	146	2.02	2
2- المساعدة في العلاج الطبي لضحايا التحرش	15	11	46	113	1.56	8

3- عـلاج الآثار النفسـية والاجتماعيـة الواقعة على ضحايا التحرش	17	13	42	119	1.65	6
4- حث المجتمع على صياغة إجراءات لرعاية ضحايا التحرش	33	21	18	159	2.28	1
5- تقـديم المشـورة القانونيـة لضـحايا التحرش	21	12	39	126	1.75	5
6- حل المشكلات الأخرى المرتبة على التحرش الجنسي	19	11	42	121	1.68	4
7- تقدم المساعدة النفسية والاجتماعية لضحايا التحرش	21	16	35	130	1.80	3
8- توفير الإقامة لبعض ضحايا التحرش الجنسي	12	-	50	86	1.19	10
9- صـرف المسـاعدات الاقتصـادية لضحايا التحرش	18	11	43	119	1.65	6
10- تولي رفع قضايا على المتحرشين	16	-	56	104	1.44	9
مجموع	204	95	421	1243		
متوسط	20.4	9.5	42.1	124.3	1.72	
نسبة	28.3	13.2	58.5	-		
الدرجة النسبية لقياس البعد	%57.5					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى إسهام المنظمات الاجتماعية في مجال علاج ظاهرة التحرش الجنسي كان مستوى متوسط حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 57.5% بمتوسط وزني قدره 124.3 ومتوسط مرجح قدره 1.72. ومما يؤكد ذلك أن نسبة من أجابوا على عبارات هذا العميل بدائمًا 28.3% وبأحيانًا 13.2% وبنادرًا 58.5%

وقد كانت أكثر الإسهامات تأثيرًا إيجابيًا في هذا الدور العلاجي هي التي وردت في العبارات أرقام (4، 1، 7، 6) وهي التي تتعلق بحث المجتمع على صياغة إجراءات علاجه لضحايا التحرش وإنشاء خط ساخن لتلقي شكاوي التحرش، وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لضحايا التحرش وحل المشكلات الأخرى المترتبة على التحرش الجنسي.

جدول رقم (9)

يوضح دور المنظم الاجتماعي كتربوي للحد من ظاهرة التحرش الجنسي

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- تعليم ضحايا التحرش مهارات التوافق والتكيف	16	23	33	127	1.76	5
2- تزويد الفتيات بالمعلومات لمواجهة التحرش مستقبلًا	39	11	22	161	2.23	3
3- تقديم النصائح للفتاة ضحية التحرش	21	23	28	137	19.02	4
4- توعية المجتمع بأسباب وخطورة التحرش	51	12	9	186	2.58	1
5- تنظيم الندوات والمحاضرات في موضوع التحرش	37	23	12	169	2.34	2
مجموع	164	92	104	780	-	
متوسط	32.8	18.4	20.8	156	2.16	
نسبة	45.5	25.6	28.9			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%72.2					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لدوره كتربوي كان مرتفعًا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 72.2% بمتوسط وزني قدره 156 ومتوسط مرجح قدره 2.16

وكانت أهم جوانب هذا الدور توعية المجتمع بأسباب وخطورة التحرش وتنظيم المحاضرات والندوات في موضوع التحرش وتزويد الفتيات بالمعلومات لمواجهة التحرش مستقبلًا.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (شيماء طوسون 2010) ودراسة (آيات صبيح 2011)

جدول رقم (10)

يوضح دور المنظم الاجتماعي كمعالج

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- مساعدة ضحايا التحرش على التخلص من الآثار النفسية	34	11	27	161	2.23	2
2- دعم المشاعر الإيجابية ومنح الأمل لضحايا التحرش	32	12	27	149	2.06	4
3- مساعدة الضحايا على تقبل ما حدث والتعامل مع الواقع	30	20	22	152	2.11	3
4- مساعدة الضحايا على تغيير أفكارها غير الصحيحة حول الموضوع	21	19	32	133	1.84	5
5- المساعدة في علاج مشكلات الضحايا المترتب على التحرش	37	20	15	166	2.3	1
مجموع	154	83	123	761	-	
متوسط	30.8	16.6	24.6	152.2	2.11	
نسبة	42.8	23.1	34.1			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%70.5					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لدوره كمعالج كان مرتفعًا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 70.5% بمتوسط وزني قدره 152.2 ومتوسط مرجح قدره 2.11

وقد كانت أهم جوانب هذا الدور المساعدة في علاج مشكلات ضحايا التحرش، مساعدة ضحايا التحرش على التخلص من الآثار النفسية، مساعدة الضحايا على تقبل ما حدث

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (شيماء طوسون 2010) ودراسة (هبة السعيد 2011).

جدول رقم (11)

يوضح دور المنظم الاجتماعي كمدافع

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- إثارة الرأي العام بقضايا التحرش الجنسي.	42	11	19	167	2.44	2
2- التأثير على المنظمات المهنية لتقديم مزيد من الرعاية لضحايا التحرش الجنسي	29	27	16	157	2.18	4
3- اقتراح إجراء تعديات على سياسات المنظمات	12	17	43	113	1.56	5
4- المطالبة بحقوق ضحايا التحرش الجنسي	38	21	13	169	2.34	1
5- مطالبة المجتمع لتشديد العقوبات على المتحرش	37	13	22	159	2.20	3
مجموع	158	89	113	765	-	
متوسط	31.6	17.8	22.6	151.6	2.1	
نسبة	44	24.7	30.3			

الدرجة النسبية لقياس البعد	%70

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لدوره كمدافع كان مرتفعا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 70% بمتوسط وزني قدره 151.2 ومتوسط مرجح قدره 2.1

وقد كانت أهم جوانب هذا الدور هي المطالبة بحقوق ضحايا التحرش الجنسي وإثارة الرأي العام بقضايا التحرش الجنسي ومطالبة المجتمع بتشديد العقوبات على المتحرش. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (شيماء طوسون 2010)

جدول رقم (12)

يوضح دور المنظم الاجتماعي كمخطط للخدمات

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- تحديد البرامج والخدمات الوقائية والعلاجية لمواجهة التحرش	21	13	38	127	1.76	2
2- تحديد الخطط الخاصة بتوعية المجتمع بظاهرة التحرش	37	11	24	157	2.18	1
3- حصر وتحديد الإمكانيات والموارد لمواجهة التحرش	19	10	43	120	1.66	3
4- تحديد أولويات خطط وبرامج الحد من التحرش	17	13	42	119	1.65	4
5- تخطيط البحوث الخاصة بظاهرة التحرش	12	8	52	104	1.44	5
مجموع	106	55	199	831	-	
متوسط	21.2	11	39.8	166.2	2.3	
نسبة	29.4	12.4	52.2			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%76.9					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لدوره كمخطط للخدمات كان مرتفعا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 76.9% بمتوسط وزني قدره 166 ومتوسط مرجح قدره 2.2

وقد كانت أهم جوانب هذا الدور هي تحديد الخطط الخاصة بتوعية المجتمع بظاهرة التحرش وتحديد البرامج والخطط الوقائية والعلاجية لمواجهة التحرش الجنسي وحصر وتحديد الموارد والإمكانيات لمواجهة التحرش.

جدول رقم (13)

يوضح دور المنظم الاجتماعي كمنسق

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- تحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين المنظمات المهتمة بالتحرش الجنسي	41	12	19	166	2.30	2
2- التنسيق بين الخطط أو البرامج التي تقدم لضحايا التحرش الجنسي	23	13	36	131	1.81	3
3- تحديد طرق واستراتيجيات التنسيق بين المنظمات المهتمة بالتحرش	27	15	30	131	1.81	3
4- تحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين العاملين في المنظمة	48	12	12	180	2.50	1
5- تقييم أساليب التنسيق والتعاون بين المنظمات المهتمة بالتحرش	17	17	38	123	1.70	4
مجموع	156	69	135	731	-	
متوسط	21.2	13.8	27	146.2	2.03	
نسبة	29.4	19.1	37.5			

الدرجة النسبية لقياس البعد	%67.7

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لدوره كمنسق كان مرتفعا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 67.7% بمتوسط وزني قدره 146.2 ومتوسط مرجح قدره 2.03

وقد كانت أهم جوانب هذا الدور هي تحقيق التعاون والتنسيق بين العاملين في المنظمة وتحقيق أقصى درجة من التنسيق بين المنظمات وتحديد طرق واستراتيجيات التنسيق.

جدول رقم (14)

يوضح مستوى أدوار المنظم الاجتماعي للحد من ظاهرة التحرش الجنسي

المتغيرات / الأدوار	المتوسط الوزني	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
دور التربوي	156	2.16	%72.2	2
دور المعالج	152.2	2.11	%70.5	3
دور المدافع	151.2	2.1	%70	4
دور المخطط	166.2	2.3	%76.9	1
دور المنسق	146.2	2.03	%67.7	5
الأدوار ككل	154.3	2.14	%71.4	

من الجدول السابق يتضح أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لأدواره للحد من ظاهرة التحرش الجنسي كان مرتفعًا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 71.4% بمتوسط وزني قدره 154.3 ومتوسط مرجح قدره 71.4

وقد كانت أعلى الأدوار مستوى دور المخطط يليه دور التربوي ثم دور المعالج ثم دور المدافع وأخيرًا دور المنسق. وقد يرجع ذلك إلى ضعف عملية التنسيق بين المنظمات المهتمة بالتحرش الجنسي.

ومن الجدول أرقام (9، 10، 11، 12، 13، 14) يتضح عدم صحة الفرض الأول للدراسة

جدول رقم (15)

يوضح المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات

للحد من التحرش الجنسي والراجعة للضحايا

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- عدم الإبلاغ عن حالات التحرش	37	21	14	167	2.44	2
2- رفض الضحايا اللجوء للمنظمات للحصول على خدماتها	31	23	18	157	2.18	3
3- شعور الضحايا بالخجل للحديث عن التحرش	27	11	34	107	1.48	5
4- عدم تقبل الضحايا خدمات المنظمة	27	11	34	107	1.48	5
5- عدم معرفة الضحايا تكيف الحصول على خدمات المنظمات	25	25	22	147	2.04	4
مجموع	160	100	100	750	-	
متوسط	32	20	20	150	2.08	
نسبة	44.4	27.8	27.8			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%69.4					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات والراجعة للضحايا كانت مرتفعة حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 69.4% بمتوسط وزني قدره 150 ومتوسط مرجح قدره 2.08

وقد كانت أهم هذه المعوقات هي شعور ضحايا التحرش الجنسي بالخجل وعدم الإبلاغ عن حالات التحرش ورفض الضحايا اللجوء للمنظمات للحصول على خدماتها.

جدول رقم (16)

يوضح المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات

للحد من التحرش الجنسي والراجعة إلى الأسر

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- خجل الأسر من الاعتراف بوجود مشكلة التحرش	35	20	17	162	2.24	3
2- عدم تعاون الأسر مع المنظمة	30	20	22	152	2.11	5
3- عدم تقبل الأسر لما حدث لابنتهم	48	12	12	180	2.50	2
4- خوف الأسرة على سمعة ابنتهم بمنعهم من الحصول على خدمات المؤسسة	52	13	7	189	2.62	1
5- عدم وعي الأسر بأهمية الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي	33	21	18	159	2.20	4
مجموع	198	86	76	842	-	
متوسط	39.6	17.2	15.2	168.4	2.33	
نسبة	55	23.9	21.1			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%80					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات والراجعة إلى الأسر كانت مرتفعة حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 80% بمتوسط وزني قدره 168.4 ومتوسط مرجح قدره 2.33

وقد كانت أهم هذه المعوقات خوف الأسر على سمعة ابنتهم وعدم تقبل الأسر لما حدث لابنتهم وخجل الأسر من الاعتراف بوجود مشكلة التحرش لابنتهم.

جدول رقم (17)

يوضح المعوقات التي تحد من فعالية المنظمة

في الحد من التحرش الجنسي والراجعة للمنظمة

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- عدم توافر عدد كاف من الخبراء	31	19	22	153	2.12	2
2- صعوبة التنسيق بين المنظمات	27	13	32	109	1.51	5
3- ضعف البرامج التي تقدمها المنظمات لضحايا التحرش	25	25	22	147	2.04	3
4- عدم وجود تعاون وتنسيق بين العاملين في المنظمة	23	27	22	145	2.01	4
5- قلة الإمكانيات المادية والفنية بالمنظمات	36	22	14	166	2.30	1
مجموع	142	106	112	700	-	
متوسط	28.4	21.2	22.4	140	1.94	
نسبة	39.5	29.3	31.2			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%64.8					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية المنظمة والراجعة للمنظمة كانت متوسطة حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 80% بمتوسط وزني قدره 140 ومتوسط مرجح قدره 1.94

وكانت أهم هذه المعوقات هي قلة الإمكانيات المادية والفنية بالمنظمات وعدم توافر عدد كاف من الخبراء وضعف البرامج التي تقدمها المنظمات.

جدول رقم (18)

يوضح المعوقات التي تحد من فعالية المنظمة في الحد من التحرش الجنسي والراجعة للمجتمع

العبارة	الإستجاب			مجموع	المتوسط المرجح	الترتيب
	دائمًا	أحيانًا	نادرًا			
1- عدم وعي المجتمع بمشكلة التحرش الجنسي	43	21	8	179	2.48	2
2- النظر لضحايا التحرش نظرة سلبية	56	14	2	198	2.75	1
3- عدم تعاون قيادة المجتمع مع المنظمة في مواجهة الظاهرة	33	21	18	159	2.20	3
4- ما تبثه بعض وسائل الإعلام من مواد تهم في زيادة الظاهرة	19	31	22	131	1.81	5
5- عدم تعاون بعض المنظمات مع المنظمة في مجال التعامل مع الظاهرة	26	14	32	138	1.19	4
مجموع	177	101	82	805	-	
متوسط	35.4	20.2	16.4	161	2.23	
نسبة	49.2	28	22.8			
الدرجة النسبية لقياس البعد	%74.5					

من الجدول السابق يتضح أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات والراجعة للمجتمع كانت مرتفعة حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 74.5% بمتوسط وزني قدره 161 ومتوسط مرجح قدره 2.23

وقد كانت أهم هذه المعوقات هي نظرة المجتمع لضحايا التحرش نظرة سلبية وعدم وعي المجتمع بخطورة مشكلة التحرش وعدم تعاون قيادات المجتمع مع المنظمة.

جدول رقم (19)

مستوى المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي

المتغيرات / المعوقات	المتوسط الوزني	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
المعوقات الراجعة لضحايا التحرش	150	2.08	%69.4	3
المعوقات الراجعة إلى الأسر	168.4	2.33	%80	1
المعوقات الراجعة للمنظمات	140	1.94	%64.8	4
المعوقات الراجعة للمجتمع	161	2.3	%74.5	2
المعوقات ككل	154.8	2.14	%72.2	

من الجدول السابق يتضح أن مستوى المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي كانت مرتفعة حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسها 72.2% بمتوسط وزني قدره 154.8 ومتوسط مرجح قدره 2.14

وجاءت المعوقات المرتبطة بالسر في الترتيب الأول يليها المعوقات الراجعة للمجتمع ثم المعوقات الراجعة للضحايا ثم أخيرًا المعوقات الراجعة للمنظمات مما يعكس قصور المنظمات في التوعية بمشكلة التحرش الجنسي.

ومن الجداول أرقام 16، 17، 18، 19 يتضح عدم صحة الفرض الثاني للدراسة

جدول رقم (20)

يوضح مقترحات المبحوثين للحد من ظاهرة التحرش الجنسي

المقترح	عدد	%
العمل على زيادة وعي المجتمع بخطورة مشكلة التحرش	72	100
المطالبة بتشديد العقوبات على المتحرشين	68	94.4
الحث على الإبلاغ عن ضحايا التحرش	64	88.8
زيادة البرامج العلاجية المقدمة لضحايا التحرش	51	70.8
توعية المجتمع بالمنظمات والخدمات التي تقدمها لضحايا التحرش	72	100
تزويد المنظمات بالعدد الكاف من الخبراء في هذا المجال	69	95.8
تزويد المنظمات بالإمكانيات الفنية والمالية	55	76.3
زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات المهتمة بالظاهرة	70	97.2
ترشيد البرامج الإعلامية التي يمكن أن تساعد على التحرش	38	52.7

من الجدول السابق يتضح أن أهم مقترحات المبحوثين للحد من ظاهرة التحرش هي:

- زيادة وعي المجتمع بخطورة مشكلة التحرش وعبر عنها 100% منهم
- توعية المجتمع بالمنظمات والخدمات التي تقدمها وعبر عنها 100% منهم
- زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات وعبر نها 97.2% منهم
- تزويد المنظمات بالعدد الكاف من الخبراء وعبر عنها 95.8% منهم
- المطالبة بتشديد العقوبات على المتحرشين وعبر عنها 94.4% منهم
- الحث عن الإبلاغ عن ضحايا التحرش وعبر عنها 88.8% منهم

جدول رقم (21)

يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين

ورأيهم في طبيعة العلاقة بين المنظمة وغيرها من المنظمات

المتغير	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية	ن	مستوى الدلالة	الدلالة
1- الجنس	6.101	11.345	3	0.01	غير دال
2- العمر	27.020	21.666	9	0.01	دال
3- المؤهل	14.61	11.345	3	0.01	دال
4- الحصول على دراسات عليا	22.17	16.812	6	0.01	دال
5- الوظيفة بالمنظمة	33.57	30.587	15	0.01	دال
6- مدة العمل بالمنظمة	30.27	26.217	12	0.01	دال
7- الحالة الاجتماعية	12.44	21.666	9	0.01	غير دال

من الجدول السابق يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والرأي في طبقة العلاقة بين المنظمة وغيرها من المنظمات فبحساب قيمة $كا^2$ بينهما وجد أنها = 27.02 وهي أكبر قيمة كا الجدولية عند ن = 29، 52= 0.01 والتي تساوي 21.666 مما يدل على وجود علاقة بينهما كذلك وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المؤهل والحصول على دراسات عليا والوظيفة بالمنظمة ومدة العمل بالمنظمة والرأي في طبيعة العلاقة بين المنظمة وغيرها من المنظمات بينما لا توجد علاقة بين كل من الجنس والحالة الاجتماعية ومن النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الثالث للدراسة

جدول رقم (22)

يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين

ومستوى قيام الأخصائي الاجتماعي بأدواره في الحد من التحرش الجنسي

المتغير	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية	ن	مستوى الدلالة	الدلالة
1- الجنس	6.29	9.920	2	0.01	غير دال
2- العمر	11.31	20.090	8	0.01	غير دال
3- المؤهل	14.86	9.920	2	0.01	دال
4- الحصول على دراسات عليا	17.30	13.277	4	0.01	دال
5- الوظيفة بالمنظمة	31.49	23.209	10	0.01	دال
6- مدة العمل بالمنظمة	10.70	16.812	6	0.01	غير دال
7- الحالة الاجتماعية	6.66	16.812	6	0.01	غير دال

من الجدول السابق يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل والرأي في مستوى قيام الأخصائي بأدواره فبحساب قيمة كا^2 بينهما وجد أنها = 14.86 وهي أكبر قيمة كا الجدولية عند ن = 2، 52 = 0.01 والتي تساوي 9.920 كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الحصول على دراسات عليا والوظيفة بالمنظمة ورأيه في مستوى أداء الأخصائي الاجتماعي لأدواره بينما لا توجد علاقة بين كل من الجنس والعمر ومدة العمل بالمنظمة والحالة الاجتماعية بين الرأي في مستوى قيام الأخصائي بأدواره

ومن النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الرابع للدراسة

جدول رقم (23)

يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين ومستوى المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمة في الحد من التحرش الجنسي

المتغير	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية	ن	مستوى الدلالة	الدلالة
1- الجنس	7.10	9.920	2	0.01	غير دال
2- العمر	12.93	20.090	8	0.01	غير دال
3- المؤهل	21.16	9.920	2	0.01	دال
4- الحصول على دراسات عليا	17.53	13.277	4	0.01	دال
5- الوظيفة بالمنظمة	31.18	23.209	10	0.01	دال
6- مدة العمل بالمنظمة	19.99	16.812	6	0.01	دال
7- الحالة الاجتماعية	10.31	16.812	6	0.01	غير دال

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل ورأي المبحوثين في مستوى المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي فبحساب قيمة كا^2 بينهما وجد أنها = 21.16 وهي أكبر قيمة كا الجدولية عند ن = 2، 52 = 0.01 والتي تساوي 9.920 كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الحصول على دراسات عليا والوظيفة بالمنظمة ومدة العمل بالمنظمة بينما لا توجد علاقة بين الجنس والعمر والحالة الاجتماعية وبين رأي المبحوثين في مستوى المعوقات التي تواجه المنظمات

ومن النتائج السابق يتضح صحة الفرض الخامس للدراسة

مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى الإجابة على تساؤلاتها كما حققت أهدافها كما يلي:

– أن طبيعة العلاقة بين المنظمات المهتمة بالتحرش الجنسي للحد منه هي علاقة تعاونية وتنسيقية بنسبة 51.3% أشار 38.9% من المبحوثين أنه لا توجد علاقة بين المنظمات الأمر الذي يتطلب جهودًا لإيجاد نوع من التعاون والتنسيق بينها، حيث أشارت الكثير من الكتابات العلمية في تنظيم المجتمع أن التعاون والتنسيق بين المنظمات يساعد على تحقيق كل منظمة لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت ممكن.

– كما أن المنظمات التي تتعاون معها المنظمات هي المجلس القومي للمرأة والمنظمات الحقوقية المهتمة بالمرأة والجمعيات الأهلية ونسبة قليلة أشارت إلى الأحزاب السياسية.

– إن الأساليب التي تتبعها المنظمات في التنسيق هي أسلوب الاتصال المباشر يليه أسلوب الاجتماعات واللقاءات ثم أسلوب العمل المشترك وأخيرًا أسلوب تكوين اللجان المشتركة وهي الأساليب التي أشارت إليها معظم المراجع العلمية في تنظيم المجتمع.

– توصلت الدراسة إلى أن إسهامات المنظمات في الحد من التحرش الجنسي سواء في مجال الوقاية أو مجال العلاج إسهام متوسط ويتمثل هذا الإسهام في تنظيم الندوات والمحاضرات حول موضوع التحرش وإصدار نشرات ومطبوعات ومطالبة المسئولين بضرورة التصدي للتحرش والتوعية بالعقوبات والآثار القانونية المترتبة على التحرش والتثقيف الديني للشباب في المجتمع المحلي بينما في الجانب العلاجي تسهم المنظمات في حث المجتمع على صياغة إجراءات علاجية لضحايا التحرش وإنشاء خط ساخن لتلقي شكواهم وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لضحايا التحرش وحل المشكلات المرتبة عليه ويتطلب الأمر أن تبذل المنظمات جهدًا أكبر للحد من هذه الظاهرة.

– توصلت الدراسة إلى أن مستوى أداء المنظم الاجتماعي لأدواره للحد من ظاهرة التحرش، مرتفعًا وكانت ترتيب الأدوار هي دور المخطط ثم دور التربوي فدور المعالج ثم دور المدافع فدور المنسق وقد يرجع ذلك إلى ضعف عمليات التنسيق بين المنظمات.

– توصلت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من فعالية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي وكان ترتيب المعوقات كالتالي المعوقات المرتبطة بالأسرة فالمعوقات المرتبطة بالمجتمع يليها المعوقات المرتبطة بالضحايا ثم المعوقات المرتبطة

بالمنظمات. وكان مستوى المعوقات مرتفعًا لا يتطلب الأمر تعاون المنظمات معًا لتذليل هذه المعوقات ومن ثم تزيد فعالية المنظمات في الحد من التحرش الجنسي.

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين ورأيهم في طبيعة العلاقة بين المنظمات، كذلك وجود علاقة بين هذه المتغيرات ومستوى قيام المنظم الاجتماعي بأدواره، كذلك وجود علاقة بين هذه المتغيرات ومستوى المعوقات التي تواجها المنظمات.

- وبناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- زيادة وعي المجتمع بخطورة مشكلة التحرش الجنسي.

2- توعية المجتمع بالمنظمات المهتمة بالتحرش الجنسي والخدمات التي تقدمها وكيفية الحصول عليها.

3- العمل على زيادة التعاون والتنسيق بين المنظمات المهتمة بالتحرش الجنسي وإيجاد أساليب جديدة للتنسيق.

4- تزويد المنظمات بالعدد الكاف من الخبراء في هذا المجال وخاصة الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين الفنيين والقانونيين.

5- إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والإعلام عنه والحث على الإبلاغ عن ضحايا التحرش.

6- مطالبة المجتمع بتشديد العقوبات على المتحرشين والإعلان عنها.

المراجع

(1) وحدة البحوث بمركز المحروسة، تقرير العنف ضد المرأة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى 2007م، ص5، 201.

(2) ماري- فرانس هيريجويان، التحرش الأخلاقي (العنف اليومي الفاسد)، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ص66.

(3) رشدي شحاته أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م، ص170: 174.

(4) محمد محمد محمود: التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2007، ص10.

(5) طاهر منصور وآخرين: المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع المحلي، عمان، دار... النشر، ط3، 2010، ص426.

(6) إيمان حسن وآخرون: المجتمع المدني في مصر "جدل الحصار والمسار"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2012، ص14.

(7) مدحت أبو النصر: منظمات المجتمع المدني "القطاع الثالث في التنمية"، 2013، ص14.

(8) منى سالم وآخرون: ما بين الفساد والحكم الرشيد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، 2010م، ص33.

(9) محمود كفاوين: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2010، ص137.

(10) البرنامج الألماني للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر: العقد الاجتماعي ففي مصر ودور المجتمع المدني، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2008، ص4.

(11) أحمد مصطفى خاطر: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1994، ص20.

(12) عبد الخالق محمد عفيفي: إسهام منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأسرة العربية في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة، ورقة عمل بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، 2004، ص79.

(13) Thomas G. Cumming Christopher G. Worely: organization development change western collage publishing, ohio, south 1997, p.p. 459- 460.

(14) Jennifer C. Carman: forward sustainable development, implications for population aging and the wilbing of elderly woman in developing countries, population and environment, a journal of interdisciplinary, vol. 18, 2004.

(15) David Hurme: client sattifaction in a community crisis center, peer reviewed journal, evaluation and program planning, vol. 20m (4), nov. 2004.

(16) Alan twelve trees: community work, "principle and method of social research", London, 2005.

(17) p15.

(18) جمال شحاته حبيب: قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص561.

(19) أماني مسعود الحسيني: المهمشون والسياسة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام 1999.

(20) وثيقة معلومات أساسية، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، القاهرة، 2010.

(21) ياسر عبد الوهاب: مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء العمل بالتطبيق على الغرف الصناعية المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، مجلد 12، عدد 2، إبريل 2011.

(22) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة، 1983، ص131.

(23) سمية سيف الدين: واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، 2003.

(24) Cox Roxanna: Structural and cultural determinants of coping with sexual harassment in Mexicn American and Anglo American women, U.S.A, New Mexico state university, 2005.
(25) Waugh Irma: Latinas negotiating "traffic" examining the sexual harassment experience of farm working women, U.S.A, university of California, 2006.
(26) Gonzaliza Andrea: Sexual harassment and women careen development, U.S.A, university of Illinois, 2006.
(27) مديحة عبادة: الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية بسوهاج، جامعة سوهاج، كلية الآداب، 2007.
(28) Pina A: the role of emotions in women strategies for coping with sexual harassment, England, University of Kent at Canterbury, 2007.
(29) Jones Shella: Sexual harassment policy in U.S. the equal employment opportunity commission, U.S.A, Bowling Green state university, 2008.
(30) Lane Angela: Evaluation of hastily sexual harassment in the place, Canada work university, 2008.
(31) Lytell Maria: Influence on women's perceptions of climate for sexual harassment, U.S.A, Illinois university, 2009.
(32) Roni Stiller: Sexual Harassment and Disordered eating symptomatology in females: objectification, silencing and symbolic expression of self, phd, Georgia university, 2010.
(33) شيماء طوسون عبد الرحمن سيد، برنامج مقترح للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلة التحرش الجنسي لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، 1431هـ/ 2010م، ص212- 213.
(34) Gonzalez, Rosalee: The Globalization of indigenous women's social movements and the United Nations system (1995- 2012). Arizona State University, 2010
(35) Carina Okeke: impact of sexual harassement of women undergraduates educational experience in ulgeri. N.J, setan Hall University, 2010
(36) Garber Tracey: women's perception of helpful and hinding in coping with sexual harassment, Canada, University of northern British Columbia, 2010.
(37) Roni Stiller: Sexual harassment and disordered eating symptomatology in

females: objectification, silencing and symbolic expression of self, phd, Georgia university, 2011.

(38) Stokke, Ashely: coping with sexual harassement from the perspective of women of color serving in the United States military, john F. Kennedy university, 2011.

(39) آيات إبراهيم صبيح، المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمتحرش جنسيًا، تصور مقترح التدخل المهني معهن من منظور الممارسة العامة المتقدمة، كلية الخدمة الاجتماعية– رسالة ماجستير– جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثون، أكتوبر 2011، الجزء السادس، ص5.

(40) هبة السعيد محمد سليمان البهوار، دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالأطفال الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، ونموذج مقترح من منظور خدمة الفرد لمواجهة هذه المشكلة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، 2011، ص181- 182.

(41) Samuel, Chris: The problems of protest and the persistence of domination: Social movement theory and Bourdieu’s economy of practice: Queen’s University (Canada); Political Studies; Ph.D; 2013.

(42) دعاء فرحات راغب: دور الحركات الاجتماعية في الحد من التحرش الجنسي ضد المرأة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 2014، ص42.

(43) عائشة عبد الرسول: طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات غير الحكومية في مصر، (الواقع والمأمول)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد 15، ج22، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، أكتوبر 2007.

(44) وجدي محمد بركات: العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحقيق العلاقات التنسيقية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، عدد 14، أبريل 2003.

(45) محمد محمود سرحان: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 2005، ص280.

(46) Tessts Jessica C: Governance in Non- Democracies, the role of civil society

increasing pluralism and accountability in local public policy, ph.D. Dissertation, united states, Colorado: university of Colorado at boulder, 2008, p. 75.

(47) Margret Fances: Governance in civil society organizations, ph.D, the university of taxas, 2012.

(48) سيف الدين إسماعيل، المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص37.

(49) أماني قنديل، تفعيل دور المؤسسات الأهلية في دول الخليج العربي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت.

(50) Andrew clayton and athers: civil society organization and service provision, programme paper 02, united nations, research institute for socil development unvised, Switzerland, 2000, p. 5.

(51) Hartstere: Hamanitrian relief coordination (Canada, Royal Road University, 2007.

(52) مديحة مصطفى فتحي: مفهوم العملية التنسيقية في طريقة تنظيم المجتمع، بحث بمجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، يناير 1985، ص23- 35.

(53) صلاح الدين جوهر: إدارة المؤسسات التربوية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1972، ص149.

(54) محمد طلعت عيسى: الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1956، ص186.

(55) Shannon M. Poirier, Perceptions off Sexual and Nonsexual Harassment, Master of Science in Applied Psychology, National Library of Canada, 1999, P. 4.

(56) Asyan Sever, Mainstrem Neglect of Sexual Harassment as a social problem, journal of sociology, Op, cit,. p. 186.

(57) Ayrna Dawson, Predicting the Quantity of Law: Single Versus Multiple Remedies in Sexual Harassment Cases, the Sociology Quarterly, Vol 76, 2005, p. 709.

(58) Plaudi, Michele, and Other, Academic and work place Sexual Harassment, State University of New York Press, New York, 1991, p. 3.

(59) مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا المتوفي سنة 395، نشر دار الحدي، القاهرة، ص200، طبعة 2008.

(60) عبد الرحمن محمد العيسوي "سبل مكافحة الجريمة"، دار الفكر الجامعي، عام 2006، ص200.

(61) جمال شحاته حبيب: الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص445.

(62) هشام عبد الحميد فرج: التحرش الجنسي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011، ص4.

(63) مجدي محمد جمعة: العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، دراسة تطبيقية على الاغتصاب والتحرش الجنسي، القاهرة دار الكتاب الحديث، 2013، ص266.

(64) إبراهيم عبد الرحمن رجب: مرجع سبق ذكره، ص133- 135.

(65) أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع (مبادئ وأسس ونظريات)، مرجع سبق ذكره، ص167.

(66) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل كامل)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م)، ص143- 144.

(67) W. Richard Scott: Orgnizations, (USA, Hall international, 1992), pl 22.

(68) أندرية زكي: الإسلام السياسي والمواطنة والقليات، مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط (ألقاهرة، مكتب الشروق الدولية، 2006) ص292.

(69) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية "مدخل متكامل"، (الإسكندرية، مكتب جامعي حديث، سنة 1999)، ص143- 144.

(70) يحيى عبده جاد: التكامل بين الأجهزة المتصلة بالتنمية وتأثيره على مشروعات التنمية المحلية (القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2005) ص42.

(71) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع المائة الجديدة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000) ص145.

(72) أماني قنديل: العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1998م) ص143- 144.

(73) أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع "مبادئ وأسس ونظريات" (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الجزء الأول، 1970) ص79.